

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ألكساندر سيتشو (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

بيان من الأمين العام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن اللجنة، من دواعي سروري وشرفي البالغين أن أرحب بحرارة بسعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام، الذي تفضل بالموافقة على مخاطبة اللجنة في اليوم الافتتاحي لعملنا الموضوعي.

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المركز الهام. وأنا أعلم أنكم ستضفون على مسؤولياتكم الجديدة نفس الوعي العميق بالديبلوماسية والتوفيق الخلاق الذي ميز تاريخكم المهني. ومن المؤكد أن اللجنة الأولى ستحرز، تحت رئاستكم القديرة، تقدماً سريعاً بشأن المسائل الهامة المدرجة على جدول أعمالها.

ومن دواعي سروري البالغ أن أخطب اللجنة الأولى في هذا الوقت المبكر بعد الاعتماد الناجح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوقيع عليها. وقد وصف المتكلمون في الجمعية العامة، الواحد تلو الآخر، خلال الأسابيع الثلاثة الماضية،

المعاهدة بأنها معلم وبأنها خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي الكامل. ومعاهدة الحظر الشامل تعد إضافة لمخزون الصكوك السياسية والقانونية التي يمكن أن تساعدنا على دفع تهديد التدمير النووي الذاتي الذي ظل مصلتنا فوق رؤوسنا لأكثر من خمسين عاماً.

وهنا في هذا المبنى، الذي يمثل الإرادة الجماعية لمجتمع الأمم، شرفني أن فتحت المعاهدة للتوقيع منذ أكثر من ثلاثة أسابيع بقليل، والأمم المتحدة، التي توفر للدول الأعضاء فيها إطاراً مؤسسياً للحوار والتفاوض والتعاون بشأن مسائل ذات أهمية عالمية وأثر شامل، تفخر بحق بأنها جعلت ذلك الحدث أمراً ممكناً.

باسم أطفال اليوم وأجيال الغد، أشيد بعمل الرجال والنساء العديدين في الحياة العامة والخاصة الذين مهدوا الدرب أمام هذا الإنجاز التاريخي. فالعمل السياسي والتقني لمؤتمر نزع السلاح الذي أدى إلى وضع مشروع نص المعاهدة المعقد وبروتوكولات التحقق المفصلة الملحق بها، كان إنجازاً كبيراً. وحقيقة أن المشروع حظي بدعم غامر من المجتمع الدولي يعد إشادة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التوصيات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التوصيات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ولئن كانت بعض جوانب فتوى المحكمة قد تكون خلافية، إلا أنها رفعت القضية إلى مستوى قانوني جديد. فقد أصدر القضاة حكمهم بأن ثمة

"التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

وهذا أسلوب جديد وهام في فهم الالتزامات بمفاوضات نزع السلاح. وفي رأي أن فتوى المحكمة عبرت تعبيرا صحيحا عن مفهوم الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي. وينطبق هذا المفهوم أيضا على المبادئ والأهداف الخاصة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، التي اعتمدت في عام ١٩٩٥. والنتيجة هي أن المفاوضات ستؤدي إلى إبرام اتفاقات. وآمل أن تستخلص جميع الدول من هذا الجانب بالذات من فتوى المحكمة، حافظا للسعي إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وعلى المستوى الكلي، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقلل من يقظته. فالقوة التدميرية للمخزونات النووية اليوم تساوي ٧٥٠ ٠٠٠ قنبلة من الحجم الذي استخدم في هيروشيما. ولا يزال البعض يعتبر أن الأسلحة النووية وسيلة يمكن استخدامها في الحرب. كما أن امكانية الحوادث النووية والإرهاب والاتجار بالمواد النووية لا تزال قائمة، وخطر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية لم يتم القضاء عليه بعد.

أما على المستوى الجزئي، فإن التحديات لا تقل خطورة. فلا يزال عشرات الآلاف من الناس يقتلون كل سنة بالأسلحة الصغيرة. والألغام البرية المضادة للأفراد لا تزال تزرع بأسرع مما تزال. وبحكم طبيعة الأسلحة الصغيرة فإن السيطرة عليها أصعب من السيطرة على الأسلحة النووية. والاتجار القانوني وغير القانوني بالأسلحة التقليدية، الكبيرة والصغيرة، يعرض للخطر المكاسب التي نتجت عن

بالقدرات الفريدة للمؤتمر. وإلا فكيف كان من الممكن لمعاهدة نزع سلاح معقدة متعددة الأطراف أن تجتذب ١٢٣ توقيعًا وتصديقًا واحدًا في مثل هذا الوقت القصير؟ وكيف كان من الممكن بغير ذلك أن يتم وضع هذه الترتيبات المعقدة للتحقق من الامتثال لأحكام المعاهدة؟

ولا ينبغي أن تذكر المعاهدة دون أن نشيد إشادة خاصة بالسفير جاب راماكز لقيادته الحازمة والماهرة للجنة المخصصة. فمن غير قدراته الاستثنائية وصبره وقدرته على تحقيق حلول توفيقية، أشك في أنه كان من الممكن أن يتحقق هذا القدر من التقدم بشأن هذه المسألة المعقدة في هذا الوقت القصير. فمنذ بداية المفاوضات، كان الهدف الأساسي للعديد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تضع في هيكل المعاهدة التزاما مجددا من قبل جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، بعملية تدريجية وأكثر تنظيما تفضي إلى نزع السلاح النووي الكامل، وأكرر الكامل. أن إبرام معاهدة حظر التجارب زاد من قوة الدفع صوب نزع السلاح النووي.

لقد ظهرت توقعات كبيرة أن الأمن والاستقرار الدوليين يمكن ضمانهما في نفس الوقت الذي يمكن فيه الإسراع في التحرك صوب نزع السلاح النووي. والسباق صوب فض الاشتباك النووي ونزع السلاح النووي ينبغي أن يكتسب نفس القدر من العزم الماضي الذي تميز به سباق التسلح النووي أثناء الحرب الباردة. والآن، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ينبغي أن يكون السؤال: ما هي الخطوات التالية نحو قرن جديد ومستقر لا توجد فيه أسلحة نووية أو أسلحة دمار شامل؟

إن أفكارا أتت من مصادر تحظى باحترام كبير أضافت الكثير مؤخرا إلى الاحساس بالاستعجال فيما يتصل بنزع السلاح النووي. وأشار بصفة خاصة إلى فتوى محكمة العدل الدولية، التي صدرت في تموز/ يوليه الماضي، حول ما إذا كان استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في أي ظرف من الظروف أمرا مسموحا به بموجب القانون الدولي.

يحقق للاتفاقية الفعلية التامة كقانون دولي وإن يتيح لنظام التحقق الوثيق الخاص بها أن يبرز إلى حيز الوجود. ومهما تكن سلامة نظام حظر الأسلحة الكيميائية، فلن يصبح جديرا بالثقة دون مشاركة الدولتين العظميين. وإنني أشعر بالارتياح لأن رئيس الولايات المتحدة أعلن أثناء المناقشة العامة أنه لن يتخلّى عن الاتفاقية. فالاتفاقية تخدم أفضل مصالح المجتمع الدولي بأسره، وإنني أحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على أن يصادقا عليها في أسرع وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، فإنني أدعو الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، في مؤتمرها الاستعراضي القادم، إلى تعزيز تلك الاتفاقية عن طريق الانتهاء من الترتيبات المتعلقة ببروتوكول التحقق.

وقد رحبت، في أعقاب الانضمام إلى معاهدة ثلاثيالكو من جانب جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٤، بتوقيع معاهدة اعتبار منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وبتوقيع ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية على بروتوكولات معاهدة راروتنغا في آذار/مارس ١٩٩٦، وبالتوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في الشهر التالي. وقد أدت هذه النجاحات إلى توجيه دعوة قوية أثناء هذه الدورة للجمعية العامة، للبدء في إجراء محادثات بشأن إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، منها واحدة في الشرق الأوسط. وإنني أرحب بهذه المبادرات وأحث الدول المعنية على تحقيق هذه الفكرة النبيلة.

وسأواصل الضغط بشدة من أجل حظر شامل للألغام البرية المضادة للأفراد، وذلك من أجل الرجال والنساء والأطفال في البلدان التي دمرتها الحروب، ومن أجل سلامة وأمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ومما يشجعني على ذلك الخطوات التي اتخذها كثير من الدول سواء بصورة انفرادية أو مشتركة، لإتخاذ تدابير وطنية لحظر تلك الأسلحة أو الحد منها، وإنني أؤيد الجهود الجارية في هذه اللجنة للبدء في مفاوضات تستهدف فرض حظر شامل على تلك الأسلحة.

انتهاء الحرب الباردة ويستهلك مبالغ باهظة من ميزانيات الدول النامية.

فما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمواجهة هذه التحديات؟ ينبغي التصديق على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وتنفيذها. إنني أرحب بالتقارير بشأن التقدم المحرز في المحادثات بين الجانبين واحثهما على الإبقاء على قوة الدفع. والتصديق المبكر على المعاهدة من جانب الاتحاد الروسي سيسمح بالشروع في إجراء تخفيضات في الترسانات النووية وبالبداية في العملية الثالثة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. كما أن المزيد من التدابير المشتركة أو الانفرادية من كلا الطرفين يمكن أن يقلل من خطر استخدام الأسلحة التي تم تفكيكها مرة أخرى.

لقد أكدت دائما الأهمية التي أعلقها على منع الإتجار غير المشروع بالمواد النووية ومكافحته. ولذلك أرحب بالبرنامج الذي أعلن في اجتماع القمة المعني بالسلامة والأمن في المجال النووي الذي عقدته كبريات الدول المتقدمة النمو في موسكو في نيسان/أبريل الماضي. وأشيد أيضا بالعمل الذي اضطلع به عدد كبير من الوكالات الحكومية الدولية تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية منع الإتجار غير المشروع بالمواد النووية.

ولم يتمكن مؤتمر نزع السلاح، برغم انشغاله الشديد بمعاهدة حظر التجارب، من الانتقال هذا العام إلى مفاوضات خاصة بوقف إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة. إن الطريق مفتوح الآن للتقدم في هذا المضمار. فوقف الإنتاج هو خطوة تالية عملية وممكنة ومنطقية في إطار عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإنني أحث اللجنة الأولى على تناول هذا البند بروح جديدة تتسم بالمرونة وأن تعمل على تحديد مسار المؤتمر في عام ١٩٩٧.

وبوصفي وديعا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنني أود أن يكون في امكاني الاعلان عن دخول تلك الاتفاقية حيز النفاذ. وهو أمر من شأنه أن

يتم الاتفاق على جدول أعمالها وبرنامجه. أن المجتمع الدولي ينادي باطلاق إشارة واضحة تعلن انتهاء فترة الحرب الباردة وأن نهج الحرب الباردة نحو نزاع السلاح أخذت تستبدل بنهج جديدة أكثر فعالية.

وأتمنى للجنة دورة حافلة بالنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر سعادة السيد بطرس بطرس غالي على خطابه الملهم الذي يستشرف المستقبل، والذي سيساعدنا بلاشك في مداولاتنا. وإنني مدرك أن الأمين العام لديه ارتباطات أخرى ملحة وأن عليه أن يغادرنا في الحال. وإنني أتمنى له النجاح التام في عمله الهام.

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ اللجنة اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ولكن اسمحوا لي أولاً أن أدلى ببيان بوصفي رئيساً للجنة الأولى.

إنني إذ أبدأ الجزء الموضوعي من عملنا، أشعر بسرور حقيقي أن أرحب ترحيباً حاراً بجميع ممثلي الدول المشتركين في أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأدرك تماماً أن المنصب الذي انتُخبت له يرتب واجباً يتطلب جهداً وصبراً كبيرين ألا وهو ضمان سير عمل هذه الهيئة الموكلة إليها قضايا السلم والأمن الدوليين بنجاح وكفاءة.

لقد كانت جمهورية بيلاروس على الدوام مشاركا ومساهما نشطا في المحافل الدولية التي تتناول قضايا نزع السلاح. وقد كانت مساهمة بيلاروس في ميدان نزع السلاح النووي بارزة بشكل خاص في السنوات الأخيرة. واسمحوا لي بأن أعرب عن خالص امتناني للتقدير العميق الذي أعرب عنه الكثيرون للجهود التي تقوم بها بيلاروس في هذا المضمار. وأؤكد للجنة من على هذا المنبر أن بلدي

ويتبع الفريق المعني بالأسلحة الصغيرة، الذي أنشأته الجمعية العامة في العام الماضي، نهجا تجديديا يتمثل في عقد حلقات عمل في المناطق التي يكون انتشار الأسلحة الصغيرة فيها مصدرا لزيادة التوتر. وقد عقدت أولى حلقات العمل هذه في جنوب أفريقيا في الشهر الماضي. وتشجعني تلك العملية التي بدأها الفريق، واتطلع إلى النتائج التي سيبلغ عنها في العام القادم.

ويجري تنفيذ نهج متكامل يجمع بين السلام والتنمية في مختلف أرجاء قارة أفريقيا، كجزء المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا التي افتتحها في آذار/مارس ١٩٩٦. وكمثال عملي على تلك المبادرة، تسهم المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في تسريح المقاتلين السابقين في مالي وإعادة دمجهم في الحياة المدنية في ترسيخ السلام في ذلك البلد. وأقوم بالتشاور مع بلدان أخرى في غرب أفريقيا من أجل تقرير أفضل السبل للاستجابة لشواغلها المحددة في هذا المجال.

وإنني أرحب بتوقيع جميع دول أفريقيا الوسطى تقريبا في حزيران/يونيه ١٩٩٥ على ميثاق عدم الاعتداء الذي تمت صياغته تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة لقضايا الأمن في أفريقيا الوسطى. ويلزم تمويل لاتخاذ خطوات أخرى لتعزيز تدابير بناء الثقة في المناطق المتفجرة، وإنني أعرب عن تقديري العميق لتلك الدول التي تقوم الآن بتمويل هذه الأنشطة. وأناشد من أجل توفير مساهمات إضافية لمواصلة هذه الجهود.

ويجب أن يكون وضع جدول أعمال لنزع السلاح للقرن الحادي والعشرين إحدى الأولويات لدى حكومات هذا القرن. ويبدو أن هناك تأييدا ساحقا الآن للاقتراح بعقد دورة استثنائية أخرى للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. ويمكن لتلك الدورة أن تقيم الحالة الأمنية في حقبة ما بعد الحرب الباردة وتحدد جدول أعمال للمفاوضات للسنوات القادمة. ويمكن للأعمال التحضيرية لعقد هذه الدورة أن تبدأ ابتداء من العام القادم. ويمكن أن يترك التوقيت الفعلي لتلك الدورة مفتوحا، عند الضرورة، إلى أن

المحكمة بالإجماع إلى نتيجة مؤداها أنه يوجد التزام ليس فقط بمتابعة حسنة النوايا للمفاوضات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، بل أيضا بالوصول بتلك المفاوضات إلى خاتمة ناجحة.

ومن البديهي أن المفاوضات حول هذه القضية المعقدة لن تتحقق بين عشية وضحاها. فقد أوضحت المفاوضات الطويلة المتصلة بنزع السلاح والتي استمرت عقودا أن تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا يمكن نجاحهما بدون توفر حد أدنى من الثقة والتعاون السياسي. فالشرط المسبق للمفاوضات الناجحة هو بناء الثقة والانفتاح والشفافية. فهذه العناصر تؤدي دورا حاسما في صون السلام والاستقرار الدوليين.

وقد أنشأت معاهدات ثلاثيلوكو وواروتونغا وبيليندوبا وبانكوك مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وأفريقيا، وجنوب شرقي آسيا. وساعدت هذه المعاهدات، إلى جانب معاهدة أنتاركتيكا، في تحويل نصف الكرة الجنوبي بكامله إلى منطقة موحدة خالية من الأسلحة النووية. وتم الاعتراف بهذه التطورات عالميا بوصفها مساهمة كبرى في عملية نزع السلاح النووي، وفي النهوض بالسلام والأمن في كل من هذه المناطق - وعالميا أيضا - كما أنها تمثل حافزا هاما لقيام دول في مناطق أخرى من العالم بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وتؤيد غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إنشاء شبكة عالمية النطاق من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من شأنها أن تجعل إنتاج الأسلحة النووية والحصول عليها وتخزينها أمرا لا لزوم له.

ومن دواعي سروري أن أعلن، بصفتي الوطنية، أن آخر قذيفة نووية باقية على أراضي بيلاروس ستزال قريبا جدا. وبذلك ستصبح كل أراضي أوروبا الوسطى الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود حيزا خاليا من الأسلحة النووية. وكان للمبادرة الملهمة التي طرحها أليكساندر لوكاشينكا، رئيس جمهورية

يعتزم تشجيع هذه العملية بمثابرة متزايدة وبكل السبل الممكنة. وأتعهد بتعزيز التقاليد القيّمة التي أرسيتها هذه اللجنة على مدى السنوات الماضية من أجل النهوض بالتعاون والتفاعل الدوليين في تنفيذ ولايتها.

لقد بدأت الدورة الحادية والخمسون للجمعية العامة أعمالها في مناخ دولي يبشر بالخير. وانتهت الرحلة الطويلة التي بدأت في عام ١٩٥٤ بنتيجة تلقى ترحيبا بالغا: وهي التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه نتيجة جديدة بالثناء للجهود المستمرة التي بذلها المجتمع الدولي، وهي أيضا، كما أمل، بداية فصل جديد في المساعي الرامية إلى تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وكما أوضح الأمين العام توا، وقّعت ١٢٣ دولة على هذه المعاهدة في فترة تقل عن ثلاثة أسابيع. وتلك الحقيقة غنية عن البيان. والواقع أن منجزات المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح خلال السنوات القليلة الأخيرة كانت رائعة. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

لقد انتهت الحرب الباردة. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تم تمديدتها إلى أجل غير مسمى. وأبرمت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الأولى وستارت الثانية). وفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، لا تزال الأسلحة النووية تمثل عنصرا مخيفا في الموقف العسكري للدول الحائزة للأسلحة النووية. وثمة مناقشة جادة مفتوحة الآن حول دور الأسلحة النووية في المستقبل، بما في ذلك جواز التهديد بها أو استخدامها.

ومن هذه الزاوية، سيكون لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استخدامها تأثيرا مؤكدا على جميع المناقشات التي ستجرى في المستقبل بشأن مشكلة التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها، وكذلك بشأن القضاء على تلك الأسلحة. وقد توصلت

وكان فتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مصدر فخر لمجتمع نزع السلاح. غير أنه من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى جعل تلك الاتفاقية تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. لقد تم بالفعل تصديق أربعة وستين بلدا على الاتفاقية، ولم يتبق سوى تصديق بلد واحد لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. وآمل أن يتم التصديق الخامس والستون عما قريب. غير أنه لكي يصبح حظر الأسلحة الكيميائية واقعا له دلالة، فإن تصديق الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة الكيميائية على الاتفاقية له أهمية قصوى، وسيكون برهانا واضحا على القيادة ذات الطابع الأخلاقي التي تتوقعها بقية العالم منهما.

وشهد العامان الأخيران زيادة في اهتمام مجتمع نزع السلاح باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكان هذا الاتفاق أول اتفاقية جرى التفاوض عليها بصورة متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وقد نجحت على مر السنين بشكل فعال في الحيلولة دون استحداث وإنتاج الأسلحة البيولوجية والسميّة، وأثبتت قيمتها. غير أن هذه الاتفاقية لا تنص على أي نظام للتحقق. لذلك شرعت الدول الأطراف، التي عقدت العزم على علاج هذا النقص، في وضع مشروع طموح يتمثل في صياغة بروتوكول للتحقق يلحق بالاتفاقية. وقد قام فريق من الخبراء العلميين والتقنيين بدراسة هذه المسألة، وخلص إلى نتائج يتولى تقييمها الآن الفريق المخصص من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومما يشجعني أن النتائج التي خلص إليها الفريق المخصص في دورته الأخيرة تفيد بأنه حقق قدرا كبيرا من النجاح فيما اضطلع به من المهام. وأنا أطلع إلى نتيجة ناجحة يحققها المؤتمر الاستعراضي المقبل.

إن التدابير المتعلقة بإزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى لا تقل أهمية بالنسبة لعمل لجنتنا. ومن الأولويات الدائمة في العلاقات الدولية عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل والحاجة إلى إيجاد توافق في الآراء على إجراءات دولية تسمح برصد ما ينشأ من أسلحة جديدة للدمار الشامل، ويمهد لإجراء

بيلاروس، وليونيد كوتشما، رئيس جمهورية أوكرانيا، من أجل جعل أوروبا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية آثار عالمية بعيدة المدى. وأعتقد أن لها إمكانية قوية للنهوض بالاستقرار الإقليمي وتعزيز المصالح الأمنية لجميع الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وهناك مجموعة متنوعة واسعة من القضايا التي تنتظرنا. ومن أهم هذه القضايا الضرورة الملحة لبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح الموسع بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية. وآمل أن يتم التغلب على الاختلافات في وجهات النظر فيما بين الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وهي الاختلافات التي حالت دون إنشاء لجنة مخصصة بشأن هذا الموضوع في العام الماضي.

وسيؤدي وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية. ويمكن أن تصبح عملية حفظ اليورانيوم والبلوتونيوم المخصّبين وتخزينهما والتخلص منهما من العوامل التي تشكل تهديدات كبرى بسبب حظر بيع هذه المواد الحساسة للغاية والحصول عليها بشكل غير قانوني بل وحتى سرقتها على نحو مباشر. لذا من الممكن أن يكون وقف إنتاج المواد الانشطارية إجراء يلقي الترحيب ويمثل خطوة أولى طال انتظارها في الاتجاه الصحيح.

وفيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل الأخرى، نرى أن من الحقائق المسلّم بها أن الإبرام الناجح لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة أعطى حافزا قويا لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد برهن هذان الاتفاقان إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسميّة وتدمير تلك الأسلحة على الإرادة السياسية الجماعية وقدرة المجتمع العالمي على التصدي بشكل ناجح لقضية أسلحة التدمير الشامل المعقدة، التي كانت تتصدر جميع الجهود المتصلة بنزع السلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الأسلحة التقليدية لا تزال تتسع رقعتها بسبب تضافر عدة عوامل. وينبغي أن تذكر، من ضمن تلك العوامل النزاعات العرقية، وتزايد حجم تحويلات الأسلحة والاتجاهات المزعجة في التجارة غير المشروعة في الأسلحة. وكان إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية خطوة أولى هامة. وعلى الرغم من أن السجل ليس تدبيراً لنزع السلاح، إلا أنه كان أداة بناء للثقة ناجحة جداً للمجتمع الدولي. وإني أتطلع إلى الأمام بتوقعات كبيرة إلى الاجتماع القادم لفريق الخبراء الحكوميين المكلف بمهمة إحداث المزيد من التحسين والتطوير لآلية الإبلاغ الدولي هذه.

وأرحب كذلك بالنتيجة الإيجابية لدورة هيئة نزع السلاح لهذا العام، التي أقرت، للمرة الأولى، مجموعة من المبادئ التوجيهية للنقل الدولي للأسلحة، تعالج بصفة خاصة التجارة غير المشروعة في الأسلحة. إن تلك المبادئ التوجيهية يمكن، من ناحية، مقارنتها ببرنامج عمل لخفض نقل الأسلحة والقضاء على التجارة غير المشروعة فيها من خلال توليفة من التشريعات الوطنية والتدابير الإدارية وجهود تبذلها الأمم المتحدة. والهدف النهائي هو كفالة ألا يساهم نقل الأسلحة في زعزعة الاستقرار والأمن في الأمم.

وهناك منازعات إقليمية ومحلية لا تزال قائمة في أنحاء مختلفة من العالم. وقد سلطت الضوء على قضية انتشار الأسلحة الصغيرة وتراكمها المفرط في كثير من البلدان. وقد بدأ فريق من الخبراء الحكوميين النظر في المشكلة هذا العام، وإني أتطلع إلى تقريره إلى الجمعية العامة في العام المقبل.

إن القرار المتخذ من حيث المبدأ بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح هو دلالة على رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في أن تقوم بتحليل متعمق لما حدث من تغييرات في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وفي تقييم ما يمكن أن يكون لنزع السلاح من مكان وما يمكن وينبغي له أن يضطلع به من دور خلال العقد القادم: أي العقد الأول من الألفية الجديدة. قد يكون ذلك فرصة هامة لتلمس مفاهيم ورؤى جديدة تولدها

مفاوضات دولية في سبيل أن يتبين، في الوقت المناسب، ظهور أنواع جديدة من الأسلحة.

إن إزالة الأسلحة على نحو مأمون للبيئة وتحويل الإنتاج العسكري والنقل القانوني للتكنولوجيات العالية الحساسية، ووقعها على تقدم العلم والتكنولوجيا، هي أيضاً أمور ذات أهمية خاصة.

إن إجراء تحليل موجز للبيانات التي أدلى بها في هذه الدورة من الجمعية العامة يبين أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء مهتمة بمشكلة الألغام الأرضية وعازمة على متابعتها بقوة. وليس ذلك مستغرباً، حيث أن الدمار الذي تحدثه تلك الأسلحة في العالم كله والآلام البشرية المبرحة التي لا تزال تسببها للأبرياء، قد بلغت مقداراً فظيعاً.

وأستطيع أن أعرب عن ارتياحي الشخصي إلى أنه تمت صياغة بروتوكولات إضافية لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وأشار هنا إلى إتمام تعديلات على البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام الأرضية، وإقرار بروتوكول إضافي عن أسلحة الليزر المسببة لفقد البصر.

غير أننا لا نزال في بداية الطريق لا أكثر. ورغم وجود سبل عديدة يمكن استكشافها، أعتقد أن المجتمع الدولي قد ينجح إلى أبعد حد إذا أخذ بنهج ثلاثي المسالك. فأما المسلك الأول فيتعلق بوقف إرسال الألغام الأرضية إلى كيانات غير حكومية وإلى دول غير مرتبطة ببروتوكول الاتفاقية الخاصة ببعض الأسلحة التقليدية. وأما المسلك الثاني فيتعلق بتعزيز التعاون الدولي في إزالة الألغام وبتوسيع كبير لمدى هذا التعاون. وأما المسلك الثالث فيتعلق بمعالجة قضية الألغام الأرضية عن طريق القانون الدولي، أي عن طريق تعزيز الاتفاقية نفسها. وينبغي أن يكون الهدف النهائي لهذه المساعي هو الحظر الشامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد وإزالتها.

وعلى الرغم من أن أسلحة التدمير الشامل تظل محوَر النشاطات المتعلقة بنزع السلاح، إلا أن مشكلة

ذلك، أن المحكمة لم تسترسل في حججها هي فتبلغ بها خاتمتها المنطقية الحتمية.

وأخيرا فُتِح باب التوقيع على معاهدة تحظر التفجيرات النووية التجريبية وأية تفجيرات نووية أخرى.

وتم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ تعزيز السلم والأمن الدوليين بالتوقيع، في بانكوك، على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وافتتح باب التوقيع، في القاهرة، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، على معاهدة بليندابا، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

وإن مبادرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط أوروبا وشرقيها، تشمل دول البلطيق، وهي المبادرة التي تقدم بها أخيرا رئيس بيلاروس، لها، في حد ذاتها، وقع إيجابي على منطقة كانت متورطة بشدة في النزاع بين الشرق والغرب.

وقد أصبح نظام نزع السلاح النووي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موشكا على تمامه. وقد زاد انضمام غيانا الكامل إلى معاهدة ثلاثيلوكو في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦ عدد دول المنطقة التي أصبح هذا الصك نافذا بالنسبة إليها، إلى ٣١ دولة.

وتبرهن هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أن هناك حاجة إلى تحرير المجتمع الدولي من الأخطار التي تنجم عن مجرد وجود الأسلحة النووية. وهذه المناطق ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي بالأحرى خطوة تجاه الوفاء بالالتزام بالقضاء على جميع الأسلحة النووية.

لذلك فإن المكسيك تعرب عن تأييدها الكامل للمبادرة التي اتخذتها البرازيل بشأن الإقرار بأن شتى المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية تعمل بالتدريج على تحرير نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له من الأسلحة النووية.

التغييرات التي لم يسبق لها مثيل في نظم العلاقات الدولية.

واسمحوا لي بلحظة أثنى فيها على عمل المنظمات الدولية غير الحكومية وعلى زيادة إسهامها في عمل الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. إن الدور الذي اضطلعت به المنظمات المدنية في إحداث توافق في الآراء حول الاتفاقات الهامة الخاصة بنزع السلاح أمر لا يمكن المغالاة في تقديره.

وأمانا قضايا هامة، وأعتقد أن المداولات في اللجنة الأولى يمكن أن تساعد على خلق أرض جديدة خصبة للأساليب المبتكرة. وإنني واثق أن اللجنة الأولى يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا نحو إدراك هدفنا المشترك: ألا وهو عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، وتخفيض كبير في مستوى الأسلحة التقليدية. وإنني أعتمد على تعاون جميع الوفود وحسن نيتها.

البنود من ٦٠ إلى ٨١ من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول جميع بنود جدول الأعمال الخاصة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد دي إيكازا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أرجو، يا سيدي، أن تتقبلوا تهاني الوفد المكسيكي على انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الأولى. إن خبرتكم وصفاتكم الشخصية تبشر بنجاح طيب. وأرجو أن تتأكدوا من تعاون وفدي ومساندته في هذا العمل الهام.

إن السنة التي انقضت منذ اجتمعت اللجنة الأولى خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة كانت سنة منتجة بصفة خاصة بالنسبة لنزع السلاح النووي. فمعاهدتا بانكوك وبليندابا انضمتا إلى معاهدات انتاركتيكا وتلاتيلوكو وراروتونغا، فحققتا التحرر التدريجي للجنوب من الأسلحة النووية. وأعلنت محكمة العدل الدولية، في فتوى تاريخية أن التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها مناف لقواعد القانون الدولي المطبقة على النزاعات المسلحة. ويؤسفنا، مع

مرتاحون إلى هذه الفتوى، وبوجه خاص إلى ثلاثة من استنتاجاتها ذات الأهمية المخصوصة.

أولاً، عززت المحكمة القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي عندما أكدت أن حظر استخدام الأسلحة أو المقذوفات أو المواد التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر فيما بين المقاتلين والمدنيين مسألة يتعين أن تكون موضع امتثال من جانب جميع الدول سواء كانت قد صدقت على الاتفاقيات التي تقضي بذلك أم لا، لأنها تشكل مبدءاً من مبادئ القانون الدولي العرفي له حرمة. وأضافت المحكمة بأن جميع الدول مقيدة بأحكام البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، والتي كانت عند اعتمادها مجرد تعبير عن القانون العرفي الموجود من قبل، مثل حكم مارتينز.

إننا نرحب بإبراز المحكمة للطابع العالمي لانطباق الأحكام الأساسية لقانون الصراعات المسلحة. ونحن نرغب، في هذا الخصوص، في التأكيد على أنه من بين هذه الأحكام الأساسية، لا يوجد ما هو أهم من المبدأ القاضي بوجوب تطبيق معايير القانون الإنساني الدولي تطبيقاً تاماً في جميع الظروف.

إن المبدأ مكرس في المادة ١ المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لسنة ١٩٤٩، وأعيد تأكيده في الفقرة الأخيرة من ديباجة البروتوكول الإضافي الأول للاتفاقيات. ويشكل هذا المبدأ حجر الأساس لصرح القانون الإنساني بأكمله، والذي يتعين تطبيق أحكامه بدون تمييز بغض النظر عن طابع الصراع أو منشئه أو الأسباب التي تذرعت بها أطرافه أو التي نسبت إليها. وفي جميع الظروف، سواء كانت حادة أم لا، يتعين احترام المعايير الإنسانية، وجميع الدول ملزمة بكفالة احترامه.

وثانياً، قررت المحكمة أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يعد منافياً بصفة عامة لأحكام القانون الدولي السارية في الصراعات المسلحة، ولا سيما مبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي.

إننا في حاجة إلى استحداث آليات للتعاون فيما بين شتى المناطق كجزء من الجهود المبذولة لتوطيد النظم الخاصة بها. وفي حين أن المفاوضات التي دارت بشأن هذه المعاهدات قد استجابت لخصائص كل إقليم، فقد أخذت في اعتبارها إلى حد كبير أيضاً خبرات المناطق التي توجد فيها أنظمة مماثلة بالفعل.

وبناء عليه، فإن التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يحفز على إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في الأقاليم الحساسة من الناحيتين العسكرية والسياسية. والاجتماع الذي عقد في ١٩٩٥ للهيئات التعاھدية المنشأة بموجب نظامي ثلاثيلوكو وراروتونغا، والذي أسفر عن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابقة بشأن التجارب النووية، يشير إلى بداية ذلك النوع من التعاون المثمر الذي تلتزم حكومة المكسيك بتعزيزه.

وفي هذا الخصوص، اعتمد مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قراراً في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ طلب فيه إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن إمكانية إبرام اتفاقات تعاون مع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وإفريقيا، وذلك بغية تنسيق المواقف عند معالجة قضايا نزع السلاح في محافل الأمم المتحدة.

وسيتقدم وفدي بمشروع قرار عن توطيد النظام الذي أنشأته معاهدة ثلاثيلوكو يتناول فكرة تعزيز التعاون بين تلك المناطق وفقاً لقرار مجلس وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وفي ٨ تموز/يوليه من هذا العام، وهو تاريخ يستحق التخليد، أعطت محكمة العدل الدولية فتوى تاريخية تنزع الصفة الشرعية عن الأسلحة النووية بشكل قاطع. وقد حاجت المكسيك أمام المحكمة بوجود أحكام من القانون الدولي لا تدع شكا في عدم مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها في أي ظرف من الظروف. لذلك فإننا

التفجيرات نهائيا، والتي كانت تذكرنا بصفة دورية بأن مصير البشرية يعتمد على الضغط على زر أو عدمه. بيد أن حظر التفجيرات النووية لم يكن في أي وقت هدفا في حد ذاته. بل كنا نطمح، ولا نزال، إلى وضع نهاية حاسمة لسباق التسلح النووية من خلال الحظر الكامل لجميع التجارب التي تيسر التحسين النوعي لتلك الأسلحة.

وقد عارضت الدول الحائزة للأسلحة النووية إدراج أي التزام صريح بهذا الشأن في المعاهدة. ومع ذلك فلدينا ثقة في حسن نيتها، ونأمل بأن تنقيد بروح المعاهدة ومقصدتها بالكامل، وأنها لن تواصل في المختبرات - من خلال التفجيرات دون الحرجة أو التجارب الهيدروديناميكية وفيزياء الليزر - سباق التسلح النوعي الذي كانت تجريه تحت الأرض.

إن دخول المعاهدة حيز النفاذ معرض للخطر ويعتمد على تصديق جميع الدول الأربعة والأربعين المنصوص عليها قاطبة. ومع ذلك، فإن مجرد التوقيع عليها يجبر الدول الموقعة على الامتناع عن الأعمال التي تبطل غايتها ومقصدتها. ويتعين التأكيد على أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد وقعت على المعاهدة بالفعل، ومن ثم لا يجوز لها أن تعلق من طرف واحد وقف التفجيرات النووية الذي أعلنته.

ورغما عن أوجه قصور المعاهدة ونقائصها، فإن الجمعية العامة أقرتها بأغلبية باهرة من ١٥٨ صوتا، وقد وقع عليها أكثر من ١٠٠ دولة بالفعل، من بينها المكسيك. وشعبية هذه المعاهدة - التي انتقدتها غالبية من الدول بسبب نطاقها المحدود ولأنها لا تنفي بالولاية التفاوضية تماما - لا تثير الدهشة. فالمجتمع الدولي، المتلهف على تحقيق تقدم في نزع السلاح النووي، يدرك أن المعاهدة قد تشكل خطوة هامة صوب القضاء التام على الأسلحة النووية، شريطة أن تتلوهها مفاوضات، على أساس الأولوية العالية، فيما بين جميع الدول حول برنامج تدريجي ذي أطر زمنية متفق عليها لتوطيد عالم متحرر من تلك الأسلحة التي تهدد وجود البشرية ذاته.

ويمكن القول، بكل إنصاف، عند الحديث عن الأسلحة النووية، إن السنة الماضية جديرة بأن تذكر

ورغم الحجج المحيطة لمذهب الردع، أثبت المحكمة أن تقول بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يكون قانونيا، حتى في تلك الظروف الحادة التي قد يكون وجود الدولة ذاته معرضا فيها للخطر.

وأخيرا، أكدت المحكمة بالإجماع أنه يوجد التزام بأن تجري، بنية حسنة، ملاحقة واستكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع أوجهه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. ونحن نؤكد على عنصرين من هذا الاعتبار الهام. الأول هو التأكيد على أن هذا الالتزام يخص جميع الدول، وليس فقط تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. والثاني، أن هذا الالتزام يتجاوز مجرد إجراء المفاوضات، إذ أنه التزام باستكمال هذه المفاوضات. فالمحكمة لم تعلن فقط أن الأسلحة النووية غير مشروعة، وإنما أشارت لنا أيضا إلى أولوية القضية في جدول أعمال نزع السلاح، إلى أن نصل إلى عالم خالٍ من تلك الأسلحة التي أكدت المحكمة أنها ذات طابع مأساوي.

وقد كرس مؤتمر نزع السلاح ثلاث دورات سنوية للمفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، تكون، وفقا لتكليف الجمعية العامة، عالمية وقابلة للتحقق ومتعددة الأطراف، وتساهم بفعالية في عملية نزع السلاح النووي وتمنع انتشار الأسلحة النووية بجميع أوجهها.

وقد شاركت المكسيك بنشاط في تلك المفاوضات، وترأس ممثلها في مؤتمر نزع السلاح اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية خلال السنة الأولى من سنوات المفاوضات الثلاث. ورغما عن ذلك، فإننا نشعر، مثلما نشعر غالبية الوفود، بأن النتيجة النهائية لم تكن مرضية لنا بالكامل. فالمعاهدة التي فتحت للتوقيع في ٢٤ أيلول/سبتمبر تحظر التفجيرات التجريبية وغيرها من التفجيرات النووية. ومن شأن ذلك أن يقيد التحسين النوعي للأسلحة النووية ويعوق تطوير أنواع جديدة متقدمة من تلك الأسلحة.

إن ذلك ليعد حقا حدثا هاما. فقد ظل المجتمع الدولي يطالب لأكثر من أربعة عقود بوقف تلك

وتؤيد المكسيك فكرة إعداد بروتوكول بشأن التحقق وتأسف لبطء وتيرة العمل التحضيري الذي يتوقع أن يتيح لنا البدء بالمفاوضات.

وإن مختلف المعاهدات المتعلقة بعدم الانتشار تفرض مسبقا وجود توازن في الالتزامات ووجود التزام بعدم حيازة نوع من الأسلحة. وهذه تتضمن حرية الوصول إلى التكنولوجيا، والمعلومات والمعدات للأغراض السلمية. وينبغي أن يؤدي بنا ذلك إلى وضع آليات تحقق شاملة متفاوض عليها من قبل أطراف متعددة وغير تمييزية، تهدف إلى بناء الثقة وإلى حفز التعاون.

وإن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يتطلب من المجتمع الدولي اتباع نهج شامل يراعي الجوانب الأفقية والرأسية والنوعية لعدم الانتشار وكذلك تبادل التكنولوجيا والمعلومات والمعدات والمواد المتصلة بهذه الأسلحة للأغراض السلمية، بما في ذلك إنشاء آليات لمراقبة احتمال الاستخدام المزدوج. وفي الدورة الثامنة والأربعين، قدمت المكسيك مشروع قرار يتعلق بهذا البند طلبت فيه إلى الأمين العام إعداد تقرير يقدم إلى فريق من الخبراء. وقدم التقرير، إلا أنه لم يدرس أبدا من جانب أي فريق من الخبراء. وهذه المسألة تستحق أن تبقى على جدول أعمال الجمعية العامة وهي خليقة بدراسة شاملة بهدف استكشاف مختلف سبل العمل. وسنقدم مشروع مقرر بشأن هذه المسألة إلى اللجنة.

ومن المسلم به عموما أن زرع السلاح التقليدي والرقابة على الأسلحة التقليدية يتمتعان بفرص نجاح أفضل على الصعيد الإقليمي. ونحن نعلم أنه في عالم ما بعد الحرب الباردة نشأت التوترات والتهديدات للسلم بشكل رئيسي في الإطار الإقليمي ودون الإقليمي وأن لكل منطقة خصائصها وحاجاتها الأمنية، ومن الواضح أيضا أن الصراعات والتوترات المحلية والإرهاب والجريمة المنظمة تستفيد من انعدام الرقابة الفعالة على الأسلحة التقليدية.

وأثناء اجتماع القمة الأخير لمجموعة ريو المعقود في كوشابامبا، بوليفيا، قام رئيس المكسيك بتقديم اقتراحين. كان أحدهما متعلقا باعتماد تدابير لمنع

حقا. ومع ذلك، فإنه لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى. فللسنة الثالثة على التوالي منذ فتح باب التوقيعات عليها، لم تدخل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. فعندما فتح باب التوقيع عليها في ١٩٩٣، لقيت المعاهدة ترحيبا بوصفها صكا أريد به إزالة فئة بكاملها من أسلحة التدمير الشامل. وفي تلك المناسبة، أعلننا بأن التنفيذ الفعال لذلك الاتفاق الشامل غير المسبوق بنظير والقابل للتحقق من شأنه أن يعزز تعددية الأطراف كأساس للسلم والأمن الدولي.

وقد صادقت على الاتفاقية ٦٤ دولة، ولكن لم توقع عليها الدولتان الوحيدتان اللتان أعلننا إنهما تملكان ترسانات ضخمة من الأسلحة الكيميائية. وتحتاج الاتفاقية إلى تصديق واحد آخر لكي تدخل حيز النفاذ، ولكن إذا حدث ذلك دون مشاركة الولايات المتحدة وروسيا، فإن الاتفاقية ستصبح تلقائيا مجرد ممارسة أخرى في عدم الانتشار الأفقي، مما يفقدها بالتالي هدفها وغرضها.

وفي القرار الأول والوحيد الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن تلك الاتفاقية بعد إبرامها، أكدت جميع الدول الموقعة على الحاجة المطلقة لأن تحظى الاتفاقية بعضوية شاملة من جانب الجميع. ومما يؤسف له، إننا لم نتمكن لا في الدورة التاسعة والأربعين ولا في الدورة الخمسين للجمعية العامة من اعتماد قرارات بشأن ضرورة دخول هذه الاتفاقية الهامة حيز النفاذ دون المساس بأهدافها.

وهذه السنة يجب علينا أن نبذل قصارانا، ونظرا للظروف، لضمان أن تطالب الجمعية العامة جميع الدول بالتصديق على الاتفاقية وأن تطلب إلى الأمين العام أن يرفع تقريراً في عام ١٩٩٧ عن حالة التوقيعات والتصديقات، وذلك كي نتمكن من النظر في مستقبل الاتفاقية وبالتالي من تحديد ما إذا أصبحت أهدافها المعلنة وطابعها نفسه باطلة بسبب غياب تصديقات معينة، وإذا كانت الحالة كذلك، من القيام باتخاذ التدابير الضرورية.

ويجري في الوقت الحاضر استعراض اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية من أجل تضمينها آلية للتحقق.

للأفراد. ولن نؤيد في الجمعية العامة أي قرار لا يتناسب ووجهة النظر هذه. وعلاوة على ذلك، ففي إطار المؤتمر الدولي المعقودة مؤخرا في أوتاوا، قدمت المكسيك وكندا مشروع تعاون لإعادة تأهيل ضحايا الألغام البرية المضادة للأفراد في أمريكا الوسطى.

وكان المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة فرصة لكي يتذكر المجتمع الدولي أنها موجودة، ولتعزز التصديقات على الاتفاقية. وينبغي أن نبدأ الإعداد للمؤتمر الاستعراضي القادم، وهو ما يجري الآن. وفي آب/أغسطس من هذا العام، طالبت اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات جميع الدول بالتركيز على أسلحة معينة عشوائية الأثر، مثل متفجرات الوقود الهوائي، والقنابل العنقودية والذخائر التي تحتوي على يورانيوم مستهلك.

ويحدونا الأمل ألا تتوقف مجموعة البلدان المشاركة في اجتماع أوتاوا عن بذل جهودها حالما تحقق حظرا تاما للألغام البرية المضادة للأفراد وأن تظل كاملة كمجموعة لتعزيز المفاوضات من أجل تحقيق مزيد من الحظر على أسلحة أخرى، مثل الأسلحة المحرقة، أو لإبرام بروتوكولات جديدة بشأن أسلحة كتلك التي أشارت إليها اللجنة الفرعية المعنية بالأقليات.

وينبغي أن يستمر التفاوض بشأن حظر أو تحديد استخدام الأسلحة التقليدية في محفلها الطبيعي، وهو اتفاقية ١٩٨٠، التي ينبغي الإعداد لمؤتمراتها الاستعراضية في اجتماعات مخصصة، بما في ذلك مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي مؤتمر نزع السلاح، لا يمكن أن تكون المسألة ذات الأولوية سوى نزع السلاح النووي، على الأقل إلى أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية موقفا إيجابيا وبناء تجاهها.

ومقارنة بما مضى من تاريخ النصف الثاني من القرن الحالي، الذي يوشك على الانتهاء، يمكن القول اليوم إننا نعيش في أوقات جد ميسورة. فالتنافس بين الكتلتين قد تلاشى؛ وخفت حدة التوترات الدولية، إن لم تكن قد زالت تماما، ويبدو أن الحظر المخوف من اندلاع محرقة نووية قد تراجع. وأدى تخفيف حدة التوترات

حدوث سباق تسلح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من شأنه أن يترك أثرا سلبيا على تطورنا الاقتصادي بسبب ما ينطوي عليه من تحويل للموارد المالية. وعالج المقترح الثاني فكرة إبرام اتفاقية للحيلولة دون النقل غير المشروع للأسلحة الذي يرتبط في تلك المنطقة من العالم بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة. وقد وافق رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو على المقترحين من حيث المبدأ، وسيدرسان بالتفصيل عما قريب.

وعلى المستوى العالمي، فإننا نعلم أن بعض الأسلحة التقليدية لها آثار مماثلة لآثار أسلحة الدمار الشامل بسبب آثارها العشوائية واستخدامها على نطاق واسع. وهذا يصدق بصورة خاصة في حالة الألغام البرية المضادة للأفراد، التي ليست لها أية فائدة عسكرية وليست لها فاعلية إلا فيما يتعلق بالسكان المدنيين الذين تقتل منهم أعدادا كبيرة.

وكان مصير السكان المدنيين تحديدا هو الذي أدى إلى انفجار الغضب العام الذي دفع فرنسا إلى أن تطلب انعقاد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استخدام بعض الأسلحة التقليدية. وقد اختتم المؤتمر أعماله بصورة إيجابية هذا العام بالنسبة لوضع بروتوكول جديد بشأن أسلحة الليزر المسببة للعمى، وعلى نحو مخيب للآمال بالنسبة للألغام البرية، حيث كان ممكنا فقط حظر تلك الألغام التي لا يمكن الكشف عنها. واستخدام الألغام البرية التي يمكن الكشف عنها يخضع في بعض الأحيان لشرط قدرتها على التدمير أو التحييد الذاتي. ولم يكن هذا ممكنا إلا بعد عقد من دخول البروتوكول المعدل حيز النفاذ، وهو ما يعتبر بمثابة السماح باستخدام المخزونات الحالية. ولم يتم حظر الألغام البرية، وليس ذلك فقط، بل تعزز أيضا استخدام أجهزة معقدة باهظة التكاليف. فإذا كان استخدام هذه الأجهزة سيتم على نطاق واسع، كما كان استخدام الألغام، فإننا نكون قد حفزنا بطريقة عبثية إنتاج واستخدام أسلحة جديدة للتدمير الشامل، وإن تكن بطيئة الحركة، وهي نتيجة لا سابقة لها في تاريخ القانون الإنساني.

وترى المكسيك ضرورة فرض حظر شامل على وزع ونقل وإنتاج وتخزين الألغام البرية المضادة

مجموعة ال ٢١ بهدف تقديم مشروع برنامج عمل إلى مؤتمر نزع السلاح.

ونتيجة لتلك العملية قدم منسق مجموعة ال ٢١ إلى مؤتمر نزع السلاح في ٧ آب/أغسطس من هذا العام، باسم ٢٨ وفدا ينتمون إلى المجموعة، برنامجا يحدد التدابير التي ينبغي اتخاذها على ثلاث مراحل لتوطيد أركان عالم خال من الأسلحة النووية بحلول العام ٢٠٢٠. وسوف نطلب توزيع برنامج العمل هذا كوثيقة لإعلام اللجنة الأولى. ونحن مقتنعون بأن هذا الاقتراح يمكن أن يثري الخيارات القائمة ويحسنها من أجل تحقيق هدف القضاء على الكابوس النووي دون المساس بأمن أي دولة، ويمكن أن يحفز على إجراء مفاوضات خاصة بنزع السلاح النووي، وأشدد على أن وفدي ينظر إلى هذه المفاوضات باعتبارها الأولوية العليا.

السيد أوروروكي (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيادة الرئيس، باسم الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أهنئكم أخلص تهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وإننا على ثقة من أنه بفضل توجيهكم الحكيم ومساعدة الأعضاء الآخرين في مكتب اللجنة سوف يتسم عمل اللجنة هذا العام باليسر والسهولة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لكم تأييده المخلص في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الهامة. وتؤيد هذا البيان بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية سلوفاكيا، ورومانيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدان المنتسبان إلى الاتحاد: قبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا والنرويج، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

وإذ نقرب من القرن الحادي والعشرين، تعرض البيئة الأمنية الدولية مزيجا من الفرص الكبيرة والتحديات المستمرة والجديدة. فقد شهدت الأسابيع الأخيرة اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفتح التوقيع عليها. وبالنظر إلى تلقي ٦٤ تصديقا حتى الآن فمن المتوقع أن تدخل اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧. ونأمل أن يتم في منتصف عام ١٩٩٨ التوصل إلى اتفاق بشأن بروتوكول التحقق

إلى تحديد وخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية من خلال عمليتي ستارت ١ وستارت ٢؛ وتم تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي مع التمديد غير المحدد لتلك المعاهدة، وتوقفت نهائيا تفجيرات التجارب النووية.

ولكن لا تزال الترسانات النووية ذات القدرة على تدمير البشرية عدة مرات قائمة، وما دامت تلك الترسانات موجودة فستكون هناك خطورة إمكانية استخدام الأسلحة النووية، سواء عن قصد أو بسبب حادث عرضي أو خطأ في الحساب. وعلاوة على ذلك، فإن إمكانية استخدام الأسلحة النووية في أعمال ارهابية سوف تزداد. ولا تزال الأسلحة النووية تعرض مستقبل البشرية ذاته للخطر.

لذلك قام المجتمع الدولي الممثل في هذا المحفل والمجتمع المدني في العالم أجمع بتعبئة الجهود في محاولة لتحريم الأسلحة النووية ولإظهار طابع منافاة العصر الذي تتسم به المذهب العسكرية التي ترمي إلى تبرير وجود هذه الأسلحة وتخزينها وتحسينها وحتى استخدامها. إن القضاء التام والنهائي على الأسلحة النووية ما برح يمثل الأولوية العليا للمجتمع الدولي. فهناك التزام على جميع الدول، كما أكدته مؤخرا محكمة العدل الدولية، بأن تسعى بنية حسنة إلى إجراء المفاوضات وأن تصل بها إلى نتيجة حاسمة تقضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وامتثالا من المكسيك لهذا الالتزام الملح، فقد تبنت في العام الماضي القرار ٧٠/٥٠ عين، الذي طلبت فيه الجمعية العامة، للمرة الأولى، الشروع في مفاوضات بشأن برنامج على مراحل لنزع السلاح النووي يقضي إلى القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد. وفي مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لهذه المسألة، أصرت مجموعة دول عدم الانحياز والدول المحايدة، التي تنتمي إليها المكسيك، في عدة مناسبات على الحاجة إلى المبادرة فورا إلى إنشاء لجنة مخصصة لبدء مفاوضات بشأن برنامج تدريجي لنزع السلاح النووي. وقد تشرف وفدي بتنسيق عمل

بأقوى تعزيز بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. إن ذلك القرار مضافا إليه القرار القاضي بتعزيز عملية استعراض المعاهدة والقرار المتعلق بمبادئ وأهداف عدم انتشار النووي ونزع السلاح النووي قد حسنت الآفاق من أجل تهيئة بيئة أمنية دولية أفضل لجميع البلدان في السنوات المقبلة. وإذا نُظر إلى هذه القرارات مجتمعة، فإنها توفر إطارا مرجعيا أساسيا لعمل هذه اللجنة ومحافل نزع السلاح الأخرى.

وفي عام ١٩٩٥ أصبحت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دائمة، وفي عام ١٩٩٦ أبرمت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن هذه المعاهدة، التي وقعتها بالفعل ١٢٣ دولة، تمثل تدبيرا محددا منسجما مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ومتفقا مع ما يتوخاه قرار مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وهي من بين أهم التدابير المتعددة الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي التي أبرمها المجتمع الدولي حتى الآن. وقد كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من بين أنشط المشاركين في المفاوضات التي جرت بشأن المعاهدة. وأيد الاتحاد بقوة المبادرة التي أخذت زمامها استراليا لضمان اغتنام المجتمع الدولي لهذه الفرصة. وإن المعاهدة الجديدة، بمساهمتها في منع انتشار الأسلحة النووية وفي عملية نزع السلاح النووي، سوف تعزز، دون شك، السلم والأمن الدوليين. فقد أعادت بالفعل الثقة بأن المجتمع الدولي لن يدع فرص التقدم تفلت من يده. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن لإتاحة دخولها حيز النفاذ دون تأخير. وليست المعاهدة الجديدة نهاية العملية. فهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المنظمة والمرحلية صوب نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أنه باختتام المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيقوم مؤتمر نزع السلاح، دون تأخير، بتنشيط اللجنة المختصة التي أنيط بها في بداية السنة الماضية التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وعلى نحو فعال، تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وقد أدى الوقف المؤقت على الانتاج

الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. وهكذا فإن التزام المجتمع الدولي بتطوير شبكة من الاتفاقات الدولية تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار في ميدان أسلحة الدمار الشامل يسفر عن نتائج بصورة ثابتة.

لقد شهد العام الماضي عددا من المنجزات الملموسة في ميدان نزع الأسلحة التقليدية. ففي أيار/مايو، أنهى المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة التقليدية عمله بنجاح باعتماد قوانين أشد صرامة بشأن استخدام الألغام البرية وفرض حظر تام على أسلحة الليزر المسببة للعمى. ونرحب أيضا باختمام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في أيار/مايو، وبخاصة إعادة تأكيد الدول الأطراف في المعاهدة على القيمة المستمرة والأساسية التي تعلقها على المعاهدة بوصفها حجر الزاوية في الأمن الأوروبي والتزامها التام بالتقيد بأهدافها وغاياتها. ونحث جميع الدول الأطراف في المعاهدة على أن تؤكد اعتمادها للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي في موعد لا يتجاوز ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية على قيام الأطراف، في الوقت المناسب، بالوفاء بالتزاماتها وفقا لجاذبي اتفاق باريس المتعلقين بالحد من الأسلحة والاستقرار الإقليمي. وقد كان التوقيع في كانون الثاني/يناير على اتفاق بشأن تدابير بناء الثقة في البوسنة والهرسك، والتوقيع في مؤتمر السلام الذي عقد في فلورنسا في شهر حزيران/يونيه على اتفاق بشأن الحد من الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي خطوات أولى هامة نحو الاستقرار في ذلك الإقليم المحفوف بالاضطراب. إلا أن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والأخطار المحددة للسلام الكامنة في التكديس المفرط للأسلحة التقليدية لا تزال قائمة. وفي الأسابيع القادمة سوف يعالج الاتحاد الأوروبي تلك القضايا بطريقة مفتوحة وبناءة. ولدينا الرغبة القوية في التعاون مع جميع الوفود الأخرى بهدف جعل دورة اللجنة الأولى هذه تؤتي أكلها.

وقد سلم مجلس الأمن، إذ اجتمع على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، بأن انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي العام الماضي حظي النظام العالمي لعدم الانتشار

مساعدة خارجية. ونرحب بحرارة أيضا بالتقدم المحرز في السنة الماضية الذي يوسع بدرجة كبيرة أصقاع العالم التي تشملها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بلغت الجهود المكثفة المبذولة في إطار البرنامج "٢+٩٣" طوال الثلاث سنوات الماضية من أجل زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي بتعزيز فاعلية نظام ضمانات الوكالة وتحسين كفاءته، إلى مرحلة حاسمة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي تأييده القوي لهذه المقاصد والتزامه بإزاء البرنامج "٢+٩٣". وقد أيد الاتحاد إنشاء لجنة كلّفها مجلس الإدارة بصياغة بروتوكول نموذجي. وسنواصل بذل كل جهد من أجل تحقيق نهاية ناجحة لأعمال اللجنة في أقرب وقت ممكن. ونتطلع إلى اعتماد مجلس الإدارة لمجموعة من الإجراءات الجديدة التي ستزيد بدرجة كبيرة من قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة. وهذا يتفق بالكامل مع مبادئ ومقاصد عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والاتحاد الأوروبي مصمم على أن عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار المتفق عليها في السنة الماضية، التي تحاول ضمان تحقيق الأغراض الواردة في ديباجة وأحكام المعاهدة، ستتطور إلى عنصر جديد قيّم في النضال ضد الانتشار النووي. وبموجب الترتيب الجديد، ستعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ في السنة المقبلة، أي قبل انعقاد المؤتمر بثلاث سنوات. ويشعر الاتحاد بالارتياح لأن الدول الوديدة لمعاهدة عدم الانتشار قد بدأت خططاً للتشاور والاجتماع خلال فترة دورة اللجنة الأولى بغية تحقيق اتفاق بشأن مكان وتوقيت اجتماع ١٩٩٧.

والمؤتمر الاستعراضي المقبل مكلف بالتطلع إلى الأمام وإلى الوراء أيضاً. واجتماعات اللجنة التحضيرية، بالإضافة إلى الاضطلاع بالأعمال التحضيرية الإجرائية من أجل المؤتمر الاستعراضي المقبل، مكلفة بمهمة موضوعية هي النظر في المبادئ والمقاصد والسبل الكفيلة بتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة، بالإضافة إلى عالميتها، وتقديم توصيات عن

المطبّق حالياً من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها المملكة المتحدة وفرنسا، إلى تهيئة الظروف من أجل التقدم ولكن لن يؤدي هذا في حد ذاته إلى تقديم تأكيدات كافية ضد عدم الانتشار. ويمثل إبرام معاهدة وقف في وقت مبكر، علاوة على ذلك، هدفاً هاماً آخر اتفق عليه في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. فيجب على تلك الوفود التي سعت لفترة طويلة من أجل إدراج هذا البند على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح أن تبدي الآن حُسن النية في الشروع في النظر في هذا البند.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي، كما هو مسلّم به في مبادئ ومقاصد عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر السنة الماضية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، أهمية أن تتابع الدول الحائزة للأسلحة النووية في تصميم بذل جهود منتظمة ومرحلية من أجل خفض الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، بهدف القضاء على هذه الأسلحة في نهاية المطاف، وأن يتابع جميع الدول نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية لإجراء تخفيضات عالمية في الأسلحة النووية، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوقف. وفي هذا المضمار، يرحب الاتحاد بالتقدم الذي لا يزال جارياً، بما في ذلك الخطوات الهامة المتخذة أو المعلنة من جانب المملكة المتحدة وفرنسا ويطالب بمزيد من التخفيضات.

وبعد اجتماعنا الأخير، صدقت الولايات المتحدة على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التصديق الروسي المبكر على تلك المعاهدة، التي سيؤدي تنفيذها بالكامل إلى تخفيض ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية الروسية التابعة للولايات المتحدة إلى ٣٠٠٠ و ٣٥٠٠ على التوالي.

ونرحب باستكمال أوكرانيا، كما أعلن في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، لسحب جميع الرؤوس النووية من أراضيها لتدميرها في الاتحاد الروسي. ولم يكن هذا النجاح المرموق لعدم الانتشار النووي ممكناً دون

وليس هناك شك في أن التنفيذ المرضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية سينجم عنه نمو الثقة بين الدول الأطراف، ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ الاتفاقية بطريقة تتفادى تعويق التعاون الدولي في الميدان النووي لأغراض ليست محظورة بموجب الاتفاقية. ومن الأهمية بمكان أن تبدي الوفود في اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإرادة السياسية لتحقيق نتائج ناجحة في صدد المسائل المعلقة قبل انعقاد مؤتمر الدول الأطراف الأول المقرر في لاهاي في السنة المقبلة.

وبالنظر إلى السهولة التي يمكن بها إنتاج الأسلحة البيولوجية والمؤشرات التي تدل على عدم إلغاء برامج الأسلحة البيولوجية جميعاً، فإن تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة بنظام تحقق فعال وملزم قانوناً سيكون لصالح أمن جميع البلدان. ويتخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً موحداً يستهدف خدمة هذا الغرض وهو منخرط بنشاط في الأعمال الجارية في الفريق المخصص، المكلف بالنظر في التدابير المناسبة، بما فيها تدابير التحقق، وبوضع مقترحات لتعزيز الاتفاقية. وهدفنا هو اعتماد بروتوكول للاتفاقية في فترة لا تتجاوز منتصف ١٩٩٨. وقد ضاعف الاتحاد الأوروبي في أثناء التحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية في وقت تال من هذه السنة، من جهوده لضمان اتخاذ الدول الأطراف القرارات اللازمة لإعطاء زخم سياسي قوي للمفاوضات في الفريق المخصص. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن الفريق المخصص أحرز تقدماً ملموساً، بما في ذلك تحديد إطار أولي لصك ملزم قانوناً ووضع العناصر الأساسية له.

ونرحب بقرار الفريق المخصص في دورته الأخيرة بتكثيف عمله. وفي هذا المضمناً، نعتقد أن الوقت المخصص للعمل المتصل باتفاقية الأسلحة البيولوجية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ يجب أن يزداد زيادة كبيرة، بصرف النظر عن الأولويات الأخرى في جدول أعمال نزع السلاح الدولي. ويناشد الاتحاد الأوروبي أيضاً جميع الدول الأطراف التي لم تقدم بعد البيانات السنوية المطلوبة بموجب

ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أنها من الأهمية بمكان، كما اتفق في السنة الماضية، أن تقوم مؤتمرات الاستعراض المقبلة بتقييم نتائج الفترة التي تستعرضها وأن تحدد المجالات التي يجب أن يلتبس فيها التقدم في المستقبل ووسائل الاضطلاع بذلك. ويجب أن تنظر عملية الاستعراض في الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، مراعية مبادئ ومقاصد عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويعتزم الاتحاد الأوروبي الإعداد بصورة نشطة لاستعراض حافز ومثمر للكيفية التي تعمل بها هذه المعاهدة، التي تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي الدولي، ونحن على عتبة العهد الألفي الجديد.

وتلتزم جميع الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي التزاماً راسخاً بأن تكون أطرافاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة عند دخولها حيز النفاذ. ويطالب الاتحاد جميع الدول الموقعة على الاتفاقية بأن يستكمل كل منها إجراءات تصديقه في أقرب وقت ممكن. ويحث الاتحاد، بصفة خاصة، تلك الدول التي أعلنت عن امتلاكها للأسلحة الكيميائية على أن تصدق على الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ.

ووفقاً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد ١٨٠ يوماً من إيداع صك التصديق الخامس والستين. وبالنظر إلى كون ٦٤ تصديقا قد أودعت حتى الآن، فإنه يتوقع أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في عام ١٩٩٧. وسيكون هذا حدثاً بارزاً في عملية نزع السلاح. فسوف يعطي دفعة كبرى للقضاء على فئة بكاملها من أسلحة الدمار الشامل وإزالة أكبر تهديد مزعج للسلم والأمن العالميين والإقليميين. ونحن نشعر بالقلق لأن عدداً من الدول لم يوقع حتى الآن على الاتفاقية، ولا سيما الدول التي تقع في مناطق توتر، ونطالب تلك الدول بالانضمام إلى الـ ١٦٠ دولة عضو من أعضاء الأمم المتحدة أظهرت، من خلال توقيعها، التزامها بأغراض الاتفاقية. وسيبذل الاتحاد الأوروبي قصارى جهده من أجل تعزيز تحقيق انضمام عالمي إلى الاتفاقية.

مسؤولية أكبر في نقل الأسلحة التقليدية والتكنولوجيات ذات الصلة، حيث يقدر أن الأخطار تبلغ أعلى مستوى لها.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى اعتماد سياسات مسؤولة في نقل المواد الحساسة وفي وضع نظم فعالة لعمليات مراقبة الصادرات باعتبارها وسيلة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونطلب إلى المزدودين الآخرين للتكنولوجيا النووية أن ينضموا إلى أعضاء جماعة المزدودين بالمواد النووية في تطبيق متطلبات الضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية كشرط للتزويد بالمواد النووية.

ونحن نعتبر نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف أداة فعالة ومفيدة لمنع انتشار نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل. وإننا نؤيد تعزيز نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ونناشد جميع الدول التي لم تتقيد بعد بمبادئه التوجيهية على أساس طوعي أن تفعل ذلك. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف دورا يؤديه في مواجهة خطر انتشار القذائف على الصعيد الإقليمي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا لجنة الأمم المتحدة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مهمتهما المستمرة المتمثلة في تحديد وإزالة أسلحة الدمار الشامل للعراق وكفالة ألا ينتج العراق هذه الأسلحة مرة أخرى. ويهنيئ الاتحاد الأوروبي للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقدم الكبير الذي أحرزاه فعلا، ويطلب إلى العراق أن يتعاون وأن يمثل امتثالا صارما لتعهداته بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حتى يتسنى إنجاز العمل.

إن مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفردة الضرر أو عشوائية الأثر كان محورا رئيسيا للاهتمام الدولي بمسائل معينة تتعلق بالأسلحة التقليدية. ففي أيار/مايو ١٩٩٦، اختتم مؤتمر الاستعراض أعماله بنجاح باعتماد صيغة معدلة للبروتوكول الثاني المتعلق بالألغام البرية، بالإضافة إلى البروتوكول الرابع الجديد المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى وهو البروتوكول الذي اعتمده يوم ١٢

تدابير بناء الثقة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية أن تقوم بذلك.

وبالإضافة إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة، فإن تدابير مراقبة الصادرات تمثل أدوات صالحة على حد سواء لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن يُفهم بوضوح أن الحق المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتعين أن يُمارس وفقا لالتزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية. وبالتالي، فإن عمليات مراقبة الصادرات المتعلقة بالمواد النووية، نتيجة ضرورية للتعاون النووي السلمي وليست مطلقا عقبة أمام تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، التي اعتُمدت في مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تنص على أن الشفافية في عمليات مراقبة الصادرات المتعلقة بالمواد النووية ينبغي تعزيزها ضمن إطار من الحوار والتعاون فيما بين جميع الدول الأطراف في المعاهدة المعنية بذلك. ولقد بادر الاتحاد الأوروبي إلى القيام مع آخرين بوضع خطة لمتابعة هذه المسألة الهامة. ونتطلع إلى انخراط مجموعة واسعة من البلدان في الحوار المتعلق بالموضوع.

وبالمثل، فإن ترتيبات مراقبة الصادرات، وهي الترتيبات المتبعة في إطار مجموعة استراليا ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، والتدابير التكميلية لترتيب فاسينار تساعد على وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها دون إعاقة نقل أو جلب المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية في ميادين البحوث الكيميائية والبيولوجية والفضائية. وتتفق ضوابط مجموعة استراليا مع كل من نص وروح اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية.

وقد تعهدت مجموعة استراليا بأن تقوم في ضوء ما لديها من خبرة في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومن أجل فائدة الدول الأطراف التي تمثل امتثالا كاملا واضحا لالتزاماتها وفقا للاتفاقية، باستعراض التدابير التي تتخذها لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، فإن ترتيب فاسينار يرمي إلى تعزيز الشفافية وتحمل

ودوله الأعضاء على الفور من أجل التنفيذ الكامل لنتائج مؤتمر استعراض اتفاقية أسلحة تقليدية معينة. ويتعين على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تتخذ، كخطوة فورية، جميع الإجراءات الممكنة للتصديق في وقت مبكر، دون اللجوء إلى الأحكام المتعلقة بتأخير الامتثال، على البروتوكول الثاني المعدل المتعلق بالألغام البرية فضلا عن البروتوكول الرابع الجديد المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى. وستتخذ أيضا إجراءات متضافرة لتشجيع الانضمام الشامل إلى اتفاقية عام ١٩٨٠ والبروتوكولات المرفقة بها. وينص الإجراء المشترك أيضا على التزام الاتحاد بدعم الجهود الدولية من أجل فرض حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد. وسيعمل الاتحاد الأوروبي بنشاط من أجل وضع اتفاق دولي فعال في أقرب وقت ممكن لحظر هذه الأسلحة على نطاق عالمي. وسيسعى دون إبطاء إلى إثارة مسألة فرض حظر شامل، وهو ما يلتزم به، في أنسب محفل دولي. والإجراء المشترك الجديد يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ وقف اختياري مشترك لتصدير جميع الألغام البرية المضادة للأفراد إلى جميع الجهات، وبالسعي إلى تنفيذ قيود أو تدابير حظر وطنية بالإضافة إلى تلك الواردة في البروتوكول الثاني المعدل، خاصة فيما يتعلق باستخدامها في العمليات. ويلزم الاتحاد بالإسهام على أساس مستمر، وهو أمر على جانب كبير من الأهمية، في الجهود الدولية لإزالة الألغام، بما في ذلك من خلال تقديم إسهامات إضافية في صندوق الأمم المتحدة الاستثماراني للتبرعات للمساعدة على إزالة الألغام و/أو استجابة لطلب منظمة إقليمية أو سلطات بلد ثالث. وهو يخصص مبلغا يصل إلى ٧ ملايين وحدة نقدية أوروبية من ميزانية الجماعات الأوروبية للمبادرات التي سيشرع فيها حتى نهاية عام ١٩٩٧؛ وهذا بالإضافة إلى الإسهامات الوطنية الكبيرة التي تقدمها الدول الأعضاء. وقد خصص الاتحاد مبلغ ٣ ملايين وحدة نقدية أوروبية و ٣,٦ مليون وحدة نقدية أوروبية للصندوق الاستثماراني لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي. وعلاوة على ذلك، سيواصل توفير مساعدات محددة لإزالة الألغام. وفي هذا الصدد، كرست الجماعة الأوروبية ما يزيد على ٢١ مليون وحدة نقدية أوروبية للإجراءات المدنية لإزالة الألغام في عام ١٩٩٦، فضلا عن متابعة الأنشطة ذات الصلة. فالإجراء

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الإنجازات التي حققها مؤتمر الاستعراض في مجملها خطوات هامة إلى الأمام، من حيث بروتوكول الألغام البرية نفسه وتطوير القانون الإنساني الدولي على حد سواء. ونعني بذلك توسيع نطاق البروتوكول؛ وتشديد القيود المفروضة على استعمال الألغام؛ والحظر الجديد على عمليات النقل، وهو الحظر النافذ بالفعل على أساس التزام سياسي؛ والأحكام المتعلقة بالتعاون والمساعدة على الصعيد التكنولوجي؛ وآلية الاستعراض الدوري.

ومع ذلك، فلم تحقق النتائج المحرزة تطلعاتنا كما لم تحقق أهدافا معينة للاتحاد، مثل إنشاء آلية فعالة وملزمة للتحقق، وتعيين الحدود الدنيا، إن وجدت، لفترات التأخر في الامتثال. وفي ختام مؤتمر الاستعراض، تعهد الاتحاد الأوروبي بمواصلة السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن الألغام البرية المضادة للأفراد، والسعي إلى تحقيق هدف إزالتها في النهاية حسبما ينص القرار ٧٠/٥٠ سين. ويعتقد الاتحاد اعتقادا راسخا أن المجتمع الدولي يجب أن يكثف على كل صعيد جهوده الرامية إلى القضاء على أسباب هذه الكارثة الإنسانية الدولية فضلا عن معالجة آثارها المروعة. ونشني بحرارة على المبادرة الحسنة التوقيت التي اتخذتها كندا بعقد اجتماع دولي في وقت سابق من هذا الشهر للبلدان التي التزمت بالمساعدة في فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد واتخذت إجراءات وطنية في ذلك الاتجاه. وإننا نؤيد إعلان أوتاوا: نحو فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد. وستقوم بلجيكا باستضافة مؤتمر متابعة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ لاستعراض التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي في تحقيق حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد.

وقد أعاد الاتحاد الأوروبي النظر في موقفه على ضوء التطورات واتخذ إجراء مشتركا جديدا بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد. ويعبر الإجراء المشترك عن عزم الاتحاد على مكافحة وإنهاء الاستعمال العشوائي للألغام البرية المضادة للأفراد وانتشارها في جميع أنحاء العالم، وعلى الإسهام في حل المشاكل التي سببتها هذه الأسلحة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فهو يبين على الخطوات التي يتعين أن يتخذها الاتحاد

نحو ١٥ سنة، فإن انخفاض مستوى المشاركة فيه من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - ما يزيد قليلا على ٢٠ دولة في ١٩٩٥ - يظل سببا يثير الانشغال. فيجب علينا أن نعمل على إيجاد قبول أكبر من جانب الدول الأعضاء لأهمية الإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية. وقد قدم الاتحاد الأوروبي، على سبيل معالجة هذه المشكلة، ردا مشتركا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٦/٤٩ بشأن "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية". وقد فعل الاتحاد ذلك بغية مساعدة الأمين العام في إعداد تقريره الى الدورة الحالية.

وقد أنهت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في أيار/مايو من العام الحالي نظرها في بند من جدول الأعمال يحظى باهتمام جميع أعضاء هذه اللجنة. وينظر الاتحاد الأوروبي الى اعتماد مجموعة من المبادئ التوجيهية بتوافق الآراء بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء على أنه خطوة مشجعة. إذ أنه اعتراف بأن الأمم المتحدة، تمشيا مع مقاصدها ومبادئها العامة، لديها اهتمام مشروع في ميدان نقل الأسلحة وأن تحمل المسؤولية في نقل الأسلحة مسألة هامة لصون السلم والأمن الدوليين. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن من الضروري أن تمارس جميع الدول مسؤوليتها فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء ترتيب واسينار رسميا ويتطلع الى تنفيذ قوائم الرقابة في التاريخ المستهدف ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. كما أننا نتطلع الى أن يتصدى مؤتمر نزع السلاح للمسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية في المستقبل بطريقة أكثر استمرارا وتنظيما عما كان عليه الحال في الماضي.

إن إعادة تنشيط اللجنة المخصصة للشفافية في مجال الأسلحة يعد دليلا عمليا على توافر الإرادة السياسية لدى المؤتمر لإقرار جدول أعمال متوازن بشأن قضايا الأسلحة النووية والتقليدية. وكما يوضح الأمين العام في "ملحق لخطة للسلم"، يتعين إيجاد طرق عملية للتصدي للأخطار التي قد تنشأ من جراء نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد قدم الاتحاد الأوروبي، بغية مساعدة الأمين العام في إعداد

المشترك الجديد ينمي الطابع المتعدد الوجوه للإسهام الكبير الذي يقدمه الاتحاد في إزالة الألغام.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الشفافية في التسليح عامل هام في بناء مناخ من الأمان والثقة بين الدول. وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإن الشفافية هي أحد التدابير التي تتضمنها اتفاقات نزع السلاح الدولية بغية تمكين الدول الأطراف من إظهار امتثالها الكامل لالتزاماتها. ولهذا السبب يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على التحقق من الامتثال لهذه الاتفاقات.

ويعلق الاتحاد الأوروبي، لأسباب مماثلة، أهمية كبرى على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فهذه الآلية توفر بيانات عن نقل سبع فئات من الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي. وفي كل فترة من فترات الإبلاغ التي بدأت في ١٩٩٢، قدم نحو ٩٠ بلدا تقارير الى السجل. وقد قامت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بذلك بشكل ثابت، وقدمت عموما، بالاضافة إلى ذلك، معلومات أساسية عن الحيازات والمشتريات العسكرية من الانتاج الوطني. إن التحسن في عدد التقارير المقدمة الى السجل في ١٩٩٥ وفي تغطيتها الجغرافية عد علامة مشجعة. بيد أننا لا نزال معنيين بتشجيع المشاركة العالمية، ومن الواضح أن استعراض العمل المتواصل للسجل ومواصلة تطويره، الذي سيقوم به الأمين العام بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين في السنة المقبلة، ستكون لهما أهميتهما في تطوير هذه الآلية. وستقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما سبق أن فعلت في السنوات الأخيرة بتقديم مشروع قرار يعكس الأهمية التي نعلقها على الآلية العالمية الوحيدة المتوافرة لدينا من أجل الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية واحتيازها، وذلك بغية تعزيز تشغيل السجل ومواصلة تطويره. وإننا نتطلع الى اشتراك واسع النطاق في تبني القرار والى تأييده بتوافق الآراء.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية بالغة على الإبلاغ الموحد للأمم المتحدة عن الانفاق العسكري، على نحو ما اشترع من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤/٣٥ باء. ورغم أن هذا التدبير الخاص بالشفافية وبناء الثقة كان ساري المفعول منذ

النووية في كافة أنحاء العالم، من ناحية أخرى. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ويؤيد الاتحاد هذا المشروع ويحث البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على متابعة هدفها بطريقة تعترف بالمبادئ العامة للقانون الدولي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتوطيد المطرد للنظام الذي أنشأته معاهدة تلاتيلوكو، وهي أول معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كبيرة من العالم مأهولة بالسكان.

ويواصل الاتحاد الأوروبي تأييده للجهود المبذولة من أجل قيام دول منطقة الشرق الأوسط بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى وناقلاتها في وقت مبكر، واضعاً في باله أن مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد دعا جميع الدول الأطراف في المعاهدة - وعلى وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية - إلى أن تفعل ذلك. إن على هذه اللجنة واجب تناول هذه القضية الصعبة بطريقة متوازنة وبناءة كتناولها جميع القضايا الأخرى.

إن انضمام الدول الإقليمية، لا سيما في جنوب آسيا والشرق الأوسط إلى معاهدة عدم الانتشار، التي ستظل حجر الأساس في نظام عدم الانتشار على الصعيد الدولي، من شأنه أن يساهم في الثقة بأن البرامج النووية في الأقاليم المشار إليها تستخدم في الأغراض السلمية على وجه الحصر.

ويرغب الاتحاد الأوروبي في التأكيد على الأهمية التي يعلقها على الجهود المبذولة من أجل تدعيم الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط. إن ردنا المشترك على الأمين العام وفقاً للقرار ٧٥/٥٠ فيه وصف شامل لنهج الاتحاد، مع الإشارة بوجه خاص إلى مبادرة الشراكة ما بين أوروبا والبحر المتوسط التي أعلنت في المؤتمر الوزاري لأوروبا والبحر المتوسط الذي عقد في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. كما قدم الاتحاد رداً مشتركاً على قرار الأمم المتحدة ٨٠/٥٠ بآء بشأن "تنمية علاقات حسن الجوار فيما بين دول البلقان"، وهي الموضوع الذي سيقدم الأمين العام تقريراً عنه إلى اللجنة في السنة المقبلة.

تقريره إلى دورتنا المقبلة، رداً مشتركاً على قرار الجمعية العامة ٧٠/٥٠ بآء بشأن "الأسلحة الصغيرة". وإننا نتطلع باهتمام إلى تلقي تقرير فريق الخبراء المنشأ بموجب هذا القرار.

إن تدابير بناء الثقة ونزع السلاح لها أهميتها الكبيرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأوروبا لديها خبرة مباشرة، اكتسبتها في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما للشفافية في المسائل العسكرية من قيمة في تنمية الشعور بالأمان على الصعيد الإقليمي. ويدعو الاتحاد الأوروبي الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة السماوات المفتوحة إلى أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. إن هذه المعاهدة تدبير هام من تدابير بناء الثقة والأمن وسيكون لها تطبيقات مفيدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد أشرت من قبل إلى التطورات الهامة في نزع السلاح التقليدي في المنطقة الأوروبية.

لقد اتفق مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المعترف بها على الصعيد الدولي، والمستندة إلى ترتيبات تم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، تعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين. ويعتبر الاتحاد الأوروبي تلك المناطق أدوات تكميلية هامة لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وقد حدثت إنجازات هامة على مدار السنة الماضية في مجال استحداث مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ورحب الاتحاد بتوقيع معاهدة بليندايا في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وهي المعاهدة المنشئة لمنطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية. ويسرنا أن ٤٩ دولة من بين ٥٣ دولة في القارة الأفريقية قد وقعت على المعاهدة، ونشير إلى أن أربعة من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، منها المملكة المتحدة وفرنسا، قد دلت، بتوقيعها على البروتوكولات ذات الصلة، على تأييدها لهذه المنطقة. وقد دلت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بتوقيعها على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدة راروتونغا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦، على تأييدها للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ من ناحية، وعلى رغبتها في أن تشهد نهاية دائمة لجميع التجارب

المقدمة حتى الآن. ويكرر الاتحاد الأوروبي ما أعرب عنه من قبل من خيبة أمله لعدم قيام مؤتمر نزع السلاح بالنظر في قبول الترشيحات المتبقية قبل انتهاء دورته لعام ١٩٩٦، على الرغم من أحكام قراره CD/1356 وقرار الجمعية العامة ٧٢/٥٠ جيم. وبالنظر إلى أن هدف الاتحاد الأوروبي كان يتمثل دوماً في وجوب قبول جميع الدول التي طلبت عضوية مؤتمر نزع السلاح حتى الآن، وإلى أن بعض الترشيحات المتبقية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد قدمت قبل ما يزيد عن عقد من الزمن، فإن الاتحاد الأوروبي سيؤيد تقديم مشروع قرار بشأن مسألة الترشيحات المتبقية في الدورة الحالية للجنة.

وأخيراً، فإننا نجد أن مسألة ترشيح عمل اللجنة الأولى وإصلاح جدول أعمالها ليست مدرجة في جدول أعمالنا هذا العام. وكانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد ساهمت بنشاط في العام الماضي في مناقشات المواضيع التي أعقبت المناقشة العامة في اللجنة. ونعتقد أن زيادة تطوير هذه المناقشات غير الرسمية من شأنه أن يحسن فهمنا لمواقف كل منا، وبالتالي يسهم في قيام هذه اللجنة بعمل بناء وفعال. ونتطلع إلى المشاركة النشطة من جانب جميع الوفود في المناقشات المواضيعية هذا العام.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود قبل كل شيء أن أتقدم بتهانينا على انتخابكم رئيساً للجنة. ونحن واثقون بأننا سنتمكن بإدارتكم من تحقيق تقدم جوهري على صعيد الكثير من القضايا الهامة المدرجة في جدول أعمالنا. وأود أيضاً أن أتقدم بتهانينا لبقية أعضاء المكتب على انتخابهم.

تنعقد دورة اللجنة الأولى هذا العام في ظل بعض التطورات المشجعة في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح. فبعد سنوات من الجدل المحبط والعقيم، حققنا أخيراً هدفنا الجماعي المتمثل في حظر التفجيرات النووية في جميع الأوقات وفي كل البيئات. وقد وقعت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وغيرها من دول تلك المنطقة في اجتماعها المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي على معاهدة تاريخية تتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. وبالمثل، أدت معاهدة

وقد شارك الاتحاد الأوروبي بنشاط كبير هذه السنة في الفريق العامل الثاني لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وقد نتج عن تبادل الآراء الذي دار في الفريق العامل بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ورقة غفل قدمها الرئيس تحتوي على عناصر مفيدة كثيرة بالنسبة للعمل في المستقبل. وفي هذا السياق، يسترعي الاتحاد اهتمام اللجنة إلى ورقة العمل التي قدمها والتي تصف بإيجاز تصور الاتحاد للعناصر التي قد تتفق عليها جميع الوفود المشتركة.

إن من الصعب أن نغالي في أهمية الإعداد الدقيق لجميع جوانب عقد دورة استثنائية رابعة لنزع السلاح وبناء توافق في الآراء بشأنها، حيث سينطوي ذلك على الاضطلاع بمهمة النظر في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في بيئة أمنية دولية متغيرة. وإذا ما نظرنا بعين الاعتبار إلى مؤتمرات نزع السلاح وعدم الانتشار الرئيسية المقررة بالفعل في السنوات المتبقية من العقد وإلى الحاجة إلى تركيز الموارد الشحيحة على أحداث محددة ومركزة في مجال نزع السلاح وعلى الأهداف التي يمكن التوصل إليها في الأجل القصير، فإن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توقيت عقد دورة استثنائية أخرى لنزع السلاح وإلى اتفاق عريض على أهدافها مسألتان لهما أهمية حيوية بالنسبة لاحتمالات نجاح هذه الدورة. وإن تحقيق التوازن في جدول الأعمال بين مسائل أسلحة الدمار الشامل ومسائل الأسلحة التقليدية سيحتاج إلى عمل شاق، وهو ما سيؤثر بدوره على مسألة التوقيت. وسنستفيد عندما ننظر في هذه القضايا المترابطة الهامة إذا ما تعاونت جميع الوفود بطريقة بناءة في اللجنة الأولى، كما حدث في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وعندما قرر مؤتمر نزع السلاح في ١٧ حزيران/يونيه من هذا العام تنفيذ قراره CD/1356 المتخذ في وقت سابق، قام بضم ٢٣ دولة أخرى إلى عضويته وبذلك وصل العدد الكلي لأعضاء الهيئة التفاوضية الرئيسية المعنية بنزع السلاح إلى ٦١ عضواً. ويكرر الاتحاد الأوروبي هنا الإعراب عن ارتياحه لقبول الأعضاء الجدد وعلى الأهمية التي يواصل تعليقها على النظر في وقت مناسب في الترشيحات الأخرى

ولتسهيل مساعيها الرامية الى تحقيق الهدف ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والمسائل المتصلة به، لدينا الآن بيان الدول الحائزة للأسلحة النووية عن معاهدة عام ١٩٩٥ لعدم انتشار الأسلحة النووية، وبرنامج العمل المتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية الذي أعده فريق الـ ٢١، وفتوى محكمة العدل الدولية.

أولاً، ينبغي التعبير من جديد عن منجزات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار بشكل قاطع لا لبس فيه. فالقرارات الثلاثة التي اتخذها ذلك المؤتمر مترابطة ترابطاً لا انفصام فيه وتشكل صفقة شاملة. وقد تم توضيح ذلك في قرار التمديد، الذي أكد من جديد على الفقرة ٣ من المادة الثامنة من المعاهدة، وشدد على ضرورة تعزيز عملية الاستعراض، وأبرز أهمية تنفيذ القرار المتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ومن هنا، ينبغي أن يكون جدول الأعمال المباشر لتحقيق أهداف عدم الانتشار هو تعزيز عملية الاستعراض من خلال قيام الدول الأطراف في المعاهدة بالوفاء بمسؤوليتها الأساسية في القيام بالتزاماتها، لا سيما بموجب المادة السادسة. ونحن نشاطر الرأي الذي يراه كثيرون والقاتل أن تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى أمكن تحقيقه على أساس ما تحقق من تقدم حقيقي ومستمر في مجال نزع السلاح النووي.

ثانياً، يتضمن برنامج العمل للقضاء على الأسلحة النووية الذي قدمه فريق الـ ٢١ في جنيف نهجاً واقعياً لتحقيق هذا الهدف ذي الأولوية. وفي رأي اندونيسيا، أن هذا البرنامج يتألف من مجموعة من التدابير الشاملة التي يدعم بعضها بعضاً في جميع المجالات ذات الصلة والتي تؤدي الى نزع السلاح النووي تحت إشراف فعال متعدد الأطراف. وعملية التفاوض نفسها يمكن أن تمضي وفقاً لمراحل محددة زمنياً، مع ضمان وضع الاجراءات والتدابير والاتفاقات الملائمة لكل مرحلة.

ومن شأن هذا النهج أن يشمل في جملة أمور تحديد واجبات والتزامات الدول النووية بالامتناع عن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وبدء

بليندابا المعقودة في نيسان/أبريل الماضي الى جعل القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه أصبحت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدة راروتونغا في آذار/مارس من هذا العام، منضمة الى تلك البروتوكولات. وفضلاً عن ذلك، تم تنفيذ الاتفاق الإطاري المتفق عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يرضي الأطراف المعنية. وثمة تطور إيجابي آخر كذلك يتمثل في نقل الأسلحة النووية مؤخراً من أراضي بيلاروس وأوكرانيا الى الاتحاد الروسي، وأدى تطبيق اتفاقات الضمانات ذات النطاق الكامل التي تم التوصل اليها بين هاتين الدولتين والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تأكيد مركزهما غير النووي. وقد عززت هذه المنجزات مجتمعة آمالنا في إمكانية التوصل في نهاية المطاف الى تحقيق هدفنا المتمثل في بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية.

غير أننا ندرك أيضاً بعمق أن هناك عدداً من التطورات السلبية الى حد بعيد. فعلى الرغم من توقعات المجتمع الدولي، أخفق اجتماع القمة المعقود بين الدولتين العظميين في موسكو في نيسان/أبريل الماضي مع الأسف في معالجة مسألة إجراء تخفيضات أخرى في ترسانات الأسلحة الاستراتيجية. كما أن احتمالات التصديق في وقت مبكر على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة من جانب أكبر دولتين حائزتين لهذه الأسلحة قد تراجعت مع الأسف الى الوراء مع ما يصاحب ذلك من نتائج. وأدت التحديات الجديدة التي تواجه عدم الانتشار والأمن الدولي، مثل التجارة غير المشروعة والاتجار بالتكنولوجيا والمواد النووية، والحوادث المتصلة بالأسلحة النووية وكذلك الاحتمالات المخيفة للإرهاب النووي التي بدأت تظهر، هذه التحديات أدت الى ادخال عنصر مزعزع بشدة في المعادلة الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، نجد أن من بين السمات المؤسفة لفترة ما بعد الحرب الباردة المواقف الاستراتيجية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وزيادة النفقات الدفاعية، واستحداث منظومات جديدة للدفاع بالقذائف التسيارية، والنوادي الاصطناعية لمراقبة التسلح.

وقد تعززت قضية نزع السلاح النووي بالإسهام الهام الذي قدمته دول جنوب شرقي آسيا العشر. فعقب سلسلة من المشاورات المكثفة، وقّعت الدول المجتمعة في مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، المنعقد في بانكوك، معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وتضم المنطقة أراضي جميع الدول الأطراف في المعاهدة وكذلك المناطق البحرية الخاضعة لسيادتها وولايتها وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد تعهدت الدول المعنية بعدم تطوير أو تصنيع أسلحة نووية أو احتياز هذه الأسلحة أو امتلاكها أو السيطرة عليها بأي طريقة أخرى. وباستخدام الطاقة النووية استخداما قاصرا على الأغراض السلمية وفي إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع أن المعاهدة لم يصادق عليها بعد، فإننا نأمل أن تقدم الدول النووية دعمها بالانضمام إلى البروتوكول الملحق بها. وهكذا، بإبرام معاهدتين لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى معاهدات أنتاركتيكا وراوتونغا وتلاتيلوكو، ينبغي أن يصبح نصف الكرة الجنوبي متحررا من الخطر النووي. وتقدم اندونيسيا دعمها الكامل غير المنقوص لطموح الدول المعنية، التي أظهرت وحدة في المصالح وتصميما حازما على التعاون في تحويل هذا الجزء الكبير من سطح الكرة الأرضية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وبعد عامين ونصف من المفاوضات المطولة والشاقة، توصل مؤتمر نزع السلاح إلى إبرام حظر على التجارب النووية وهو الذي طال سعينا لتحقيقه. وفي الواقع، طالما شددت بلدان حركة عدم الانحياز في اجتماعاتها المتعاقبة على الحاجة إلى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية كخطوة يجب أن تتخذ لا لوقف الانتشار الأفقي والعمودي فحسب، وإنما أيضا لتحقيق التخلص من السلاح النووي في نهاية المطاف.

وتحظر المعاهدة تفجيرات التجارب النووية من جانب جميع الدول وفي جميع البيئات وفي كل الأوقات، وتضمن فعالية الحظر وإمكانية التحقق منه، وتوفير أرضية جديدة لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥. بيد أن المعاهدة، التي أصبحت حقيقة واقعة

مفاوضات ترمي إلى التوصل إلى اتفاقية دولية بشأن توفير ضمانات أمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والحد من النمو والتحسين النوعيين للأسلحة النووية، والبحث عن بدائل لما يسمى بنظريات الردع والاعتماد على الأسلحة النووية.

هذه التدابير ينبغي أن تتبعها تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح النووي، مثل بدء مفاوضات لإجراء مزيد من التخفيضات العميقة في القوات النووية الاستراتيجية، والتي يمكن القيام بها في سلسلة من الإجراءات المرحلية؛ وتفكيك الأسلحة التي تسحبها الدول مع التعهد بعدم تحديث أسلحتها؛ وإجراء تخفيض حقيقي في الترسانات النووية الذي يتمثل أحد عناصره الأساسية في عمليات رصد متعدد الأطراف للمخزونات الموجودة من الرؤوس الحربية النووية؛ وتخفيض الأسلحة النووية الموزعة على نحو يجعلها جاهزة للتشغيل، وتسليم المواد الانشطارية إلى مخازن تحت إشراف متعدد الأطراف.

وعلاوة على تلك النهج، أصبح الالتزام الحقيقي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية أمرا حتميا. فمن شأن هذا الالتزام أن يعزز بقدر كبير فرص الأمن الدولي، ويمهد السبيل لإجراء المزيد من التخفيضات الجذرية في الأسلحة النووية، ويدعم الجهود الرامية إلى القضاء التام عليها. كما أن الإعلان عن مخزونات البلوتينيوم واليورانيوم المخصص بدرجة عالية سيعزز الشفافية العامة لبرامج الأسلحة النووية، الأمر الذي سيشكل تدبيرا قيما لبناء الثقة. كما أنه سيعزز مبادرات أخرى من قبيل الزيارات إلى مرافق الأسلحة النووية، ومناقشة النظريات النووية، والتغييرات التي تحدث في أوضاع القوات، والتي من شأنها أن تزيل الشكوك وبالتالي تعزز التعاون. فضلا عن ذلك، أصبحت الترتيبات التعاونية لإدارة الأسلحة النووية التي تشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أمرا ضروريا، وهو ما دعت إليه لجنة كانبيرا المعنية بالقضاء على الأسلحة النووية. وهكذا، سيكون المسرح مهيبا لتنفيذ شتى عناصر برنامج العمل بنهج موحد من خلال اعتماد تدابير ملموسة وتطلعية.

حكومة اندونيسيا ستوفر ٦ محطات لرصد الاهتزازات، ستدمج في الشبكة الدولية لرصد الاهتزازات بغية رصد التفجيرات النووية. فضلا عن ذلك، تستضيف حكومتي هذا الأسبوع في جاكارتا حلقة عمل آسيا والمحيط الهادئ المعنية بالاختبار الفني الثالث ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي نظمها فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية.

ثالثا، يرحب وفدي ترحيبا حارا بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وهذه المسألة، التي كانت على مدى السنين شاغلا بارزا للمجتمع العالمي، انعكست في وثائق متعاقبة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وعشرات المؤتمرات والاجتماعات الدولية. فما من شكل من أشكال الحرب واجه المجتمع البشري بأخطار يمكن مقارنتها، ولو من بعيد، بالأخطار التي أطلقها استخدام الأسلحة النووية، الذي يضيف بعدا مخيفا لإمكانات وقوع كارثة تحيق بالعالم بأسره. ويشكل امتلاكها وإمكانية استخدامها تهديدا للمجتمع البشري والحضارة البشرية لم يسبق له مثيل. والذي يتهدد به الخطر هو الحق الأساسي الأول لجميع البشر وللأمم، وهو الحق في البقاء والوجود. وعلى الرغم من هذه الشواغل الرئيسية والغنية عن التوضيح، أظهرت الدول الكبرى استخفافا، ينم عن عدم حساسية، بالعواقب المأساوية التي سيجريها على العالم بالتأكيد استخدام الأسلحة النووية.

ومع أن الدول الأعضاء ناقشت في عدة مناسبات في الماضي الجوانب السياسية والعسكرية والأخلاقية للأسلحة النووية، فإن الآثار القانونية لاستخدامها هي التي يجب أن تعالج وتوضح بالكامل. وفي هذا السياق حددت فتوى محكمة العدل الدولية المعايير القانونية التي ينتهك استخدام الأسلحة النووية بمقتضاها لا القانون الدولي العرفي فحسب، وإنما اتفاقيتي جنيف ولاهاي أيضا. ومما يبعث على الارتياح بشكل خاص أن محكمة العدل الدولية أعلنت على نحو لا لبس فيه أن:

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع

لسبب رئيسي هو التنازلات الكبيرة التي قدمتها الدول غير النووية، يعترها خلل في جوانبها الأساسية. فهي تسمح بتحسين الترسات النووية والتكنولوجيات ذات الصلة من خلال التجريب النووي على نطاق المختبرات. والمعاهدة التي تسمح بثغرات فنية لإجراء التجارب لا يمكن أن تكون شاملة، وهو ما كان على الدوام مبرر إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فضلا عن ذلك، فالمعاهدة لا تعالج مسألة نزع السلاح النووي، وكأن المعاهدة غاية في حد ذاتها. ودخول المعاهدة حيز النفاذ مسألة غير مؤكدة أيضا، حيث تتطلب مصادقة ٤٤ دولة موقعة، تعتبر مالكة لقدرة نووية ضمن إطار زمني محدد. وهذا يعرض مستقبل المعاهدة للخطر.

وعلى الرغم من جوانب الضعف الأساسية هذه، فإنه من غير الواقعي التقليل من أهمية ما تحقق في مؤتمر نزع السلاح، الذي أثبت ثنائية سلامة العمل المتعدد الأطراف في مجال الحد من الأسلحة النووية. ونوافق تماما على أن الوقت قد حان لكي ينشئ مؤتمر نزع السلاح لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي والتخلص من الأسلحة النووية كليا في نهاية المطاف في إطار محدد زمنيا. وعلاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يستغني عن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من عيوبها، لأن عدم انتهاز فرصة متوفرة من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية على نزع السلاح ويخاطر بتأخير اتخاذ إجراء إلى أجل غير محدد. وينبغي التشديد أيضا على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست الهدف النهائي لجهدنا الذي بذلناه على مدى عقود، وإنما ينبغي أن تؤدي إلى بذل جميع الدول، لا سيما الدول النووية، مساهمة متضافرة لتحقيق هدفنا ذي الأولوية المتمثل في نزع السلاح النووي. وإذ وقّعنا المعاهدة على هذا الأساس، فإن الأمل يحدونا أن تلقى في نهاية المطاف دعم جميع أعضاء الأمم المتحدة لكي تصبح صكا فعالا للمضي قدما نحو هدف التخلص التام من الأسلحة النووية.

وكتعبير عن التزام اندونيسيا بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي، يسرني أن أخبر اللجنة، فيما يتعلق بتنفيذ آلية التحقق من الامتثال للمعاهدة، أن

المتصلة بالدورة الاستثنائية وتقديم توصياتها إلى الجمعية العامة. وبالتالي، فنحن ملزمون ببدء عملية الإعداد في وقت مبكر من العام القادم لنتيح عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٩٩.

السيد ويزر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
قبل أن أنتقل إلى الجزء الموضوعي من بياني، أود أولاً أن أتقدم إليكم، سيدي، بخالص تهاني على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ويسرنا أن نرى ممثل بيلاروس الحسنة الجوار في هذا المنصب ذي المسؤولية الرفيعة. وسيتعاون وفد بلدي تعاوناً كاملاً معكم في اضطلاعكم بمهمتكم الصعبة. وأغتني هذه الفرصة أيضاً لكي أقدم تهاني أيضاً إلى جميع أعضاء مكتب اللجنة.

ولما كان بلدي قد أيد البيان الذي أدلى به الآن سفير أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي، فسأقتصر في بياني على بعض المسائل التي تقلق بولندا بشكل مباشر. وأود أولاً أن أولي الاهتمام الواجب لقضية يرى وفد بلدي أن لها أهمية كبرى في سياق تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لقد مضى على إنشاء الأمم المتحدة الآن ٥١ عاماً، ولا تزال المقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق تحظى بنفس الأهمية التي كانت تحظى بها يوم إنشاء المنظمة. ويصدق هذا بصفة خاصة على المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة، وهي:

"حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها".

ويسر بولندا أن الجمعية العامة، سعياً لتحقيق هذا الهدف الأساسي، اتخذت بناء على مبادرة استراليا، مقررًا خطيراً في ختام دورتها الخمسين في ١٠ أيلول/سبتمبر، توافق فيه على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتوصي بفتح باب التوقيع عليها.

جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

لقد انقضى أكثر من ثماني سنوات منذ أن استعرض المجتمع الدولي حالة نزع السلاح أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح، والمعقودة في عام ١٩٨٨. وفي غضون ذلك، بقي عدد لا يحصى من القضايا المتعلقة شاغلاً بارزاً للمجتمع الدولي، يستدعي إعادة تقييم جدول أعمالنا لنزع السلاح وكذلك وضع استراتيجيات ونهج جديدة. ومن بين الأهداف الرئيسية التي لم تحققها الأمم المتحدة بالكامل تعد هدف نزع السلاح العام الكامل. وهناك حاجة ماسة لمواصلة البناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، وبذل جهود متضافرة تركز على القضايا المتعلقة التي تجب معالجتها في الدورة الاستثنائية الرابعة القادمة المكرسة لنزع السلاح، لأنها تمثل تهديداً مستمراً للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، نؤيد جدول أعمال يشمل على المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية العامة للحد من الأسلحة النووية والتخلص منها ويعترف بأهمية الحد من التسليح التقليدي. ويجب أيضاً استعراض الترتيبات المؤسسية، لا سيما عمل مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بقضايا نزع السلاح.

إن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح من شأنه أن يعيد التأكيد بصورة صحيحة على أن نزع السلاح شاغل مشترك يحق لجميع الدول أن تضطلع بدور فيه. ومن شأنه أن يؤكد من جديد الشعور العميق بالإلحاح الذي ننظر به جميعاً إلى الحاجة الملحة لإنهاء التكديس المحموم للأسلحة، بما لها من عواقب على البشرية لا يمكن التنبؤ بها. وسيسلم أيضاً بصراحة بالحاجة إلى مداورات متعددة الأطراف واتفاقات متعددة الأطراف، وبالتالي إلى دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه. وفضلاً عن ذلك، سيوفر عقد هذه الدورة محفلاً عالمياً يستطيع فيه المجتمع الدولي ككل أن يكرس كل اهتمامه لإجراء استعراض وتقييم شاملين للمجموعة الواسعة من قضايا نزع السلاح. وقد دعت الجمعية العامة في قرارها ٧٠/٥٠ واو إلى إنشاء لجنة تحضيرية مهمتها الرئيسية إعداد مشروع جدول أعمال ودراسة جميع المسائل المناسبة

القانون الدولي. ولهذا، فإننا نحث جميع أعضاء الأمم المتحدة التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل أن تفعل ذلك وأن تسعى لإدخالها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وفي هذه الظروف، لا يسعني إلا أن أمعن النظر في مؤتمر نزع السلاح وفي الدور الذي يضطلع به في إخراج معاهدة الحظر الشامل إلى حيز الوجود. فجهوده الدؤوبة الرامية إلى الاضطلاع بمهمته التفاوضية في الوقت المناسب تستحق الشناء.

وبعد عامين ونصف العام من الجهود المكثفة التي ترأسها على التوالي ممثلو المكسيك وبولندا وهولندا، وصلت اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية إلى نهاية مفاوضاتها. وفي وقت مبكر من هذا العام بدا أن إمكانيات التفاوض قد استنفدت بشكل واضح في جنيف. وبالتالي، مع أن المشروع النهائي للمعاهدة الذي عرضته هولندا لم ترض عنه تماما وفود كثيرة، فقد نشأ التقاء عريض في الآراء على أن الوثيقة مثلت حلا وسطا حكيما، بل أفضل نتيجة يمكن تحقيقها.

ونرى أن رفض عضو واحد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، في ممارسته لحقه السيادي، الانضمام إلى توافق الآراء، لا يقلل أبدا من المزايا الأصلية في الإنجاز الجماعي للمؤتمر. وكثير من أعضائه، ومن ضمنهم بولندا، كان رأيهم أن المجتمع الدولي قد انتظر إبرام معاهدة حظر التجارب لمدة طويلة للغاية، وأن أمورا كثيرة جدا عرضة للخطر في هذه المعاهدة، وأن جهودا جماعية ضخمة بذلت في المفاوضات المتعلقة بها، وهم لا يريدون بعد كل هذا أن يبرروا نص مشروع المعاهدة محل إهمال وتجاهل.

وبولندا، بصفتها بلدا اضطلع بدور هام في عملية المفاوضات، تعتقد أنه من الصواب واللياقة أن يعرض نص المعاهدة على المجتمع الدولي على اتساعه لكي يتاح للجمعية العامة أن ترى بنفسها القيمة الذاتية لهذا الاتفاق وأن تعترف بها. والتصويت على قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٥٠ لا يدع مجالا للشك في أن النتيجة التي

ويرى بلدي أن العدد الهائل من رؤساء الدول، ومن بينهم السيد الكساندر كواسنيوسكي، رئيس جمهورية بولندا، ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية من جميع أنحاء العالم الذين وقعوا على نص الاتفاقية، يدل على عزم الدول على إقامة صرح أمني عالمي لا يحتاج بعد الآن إلى الاعتماد على التطوير النوعي المستمر والنمو العددي للأسلحة النووية. وطبيعة التهديدات التي يواجهها السلم والأمن الدولي اليوم لا تستدعي في رأينا، اللجوء إلى السلاح النهائي، فالتدابير العملية والواقعية لنزع السلاح، وبناء الثقة، والتعاون في جميع المجالات تطرح نفسها، ونحن على عتبة عام ٢٠٠٠ كضمانات لصيانة السلم أجدر بالثقة.

وقد نجحت هذه الضمانات في جزء من أوروبا، فأسهمت إسهاما حاسما في السلام والاستقرار والرخاء فيه. وتصميم بولندا المعروف جيدا على الاندماج في الهياكل الأطلسية - الأوروبية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبخاصة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ينبعث من رغبتها العارمة في الإسهام في توطيد وتوسيع تلك المنطقة التي يسودها الاستقرار والتعاون والرخاء، وهي أفضل ضمانات للسلم والأمن في القارة الأوروبية بأسرها.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي هدف ظل صعب المنال طوال أكثر من أربعة عقود، تكمن أهميتها ليس في استجابتها لتطلعات البشر فحسب، بل، أولا وقبل كل شيء، من آثارها الملموسة والعملية على السلم والأمن العالميين. فهي تعزز تعزيزا كبيرا النظام القائم لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتوقف التطوير النوعي للأسلحة النووية وترسم الطريق لمواصلة التقدم في الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي. وتمثل معاهدة الحظر الشامل، مع اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام ١٩٩٣، خطوة رئيسية في تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل.

ويسر بولندا أعظم السرور أن الدول النووية الخمس اتفقت، لأول مرة في العصر النووي، على وقف التجارب النووية. واحترامها الجماعي لوقف التجارب النووية دليل قاطع على حسن نيتها. وأن المجتمع الدولي بوضعه معاهدة الحظر الشامل لم يفرض في الفرصة التاريخية لتحويل ذلك الاتفاق الهام في الآراء على حظر التجارب النووية إلى قاعدة ملزمة من قواعد

تسلح في الفضاء الخارجي، والشفافية في مجال التسلح، وإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، نحن مقتنعون، على سبيل المثال، بأن الجهاز الفرعي المعني بالضمانات الأمنية، بمجرد إعادة تنشيطه، يمكن أن يستفيد من مناقشات مجلس الأمن ذات الصلة التي جرت في وقت سابق من هذا العام. وقرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) بشأن ضمانات الأمن الانفرادية التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية يطرح نفسه كنقطة بداية مناسبة لدراسة إمكانية التوصل إلى حلول متعددة الأطراف أوسع نطاقا.

وما انضكت بولندا ترى منذ زمن أن مسألة الشفافية في مجال التسلح والمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة بتدابير تحديد الأسلحة التقليدية، سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، تستحقان دراسة عاجلة بسبب ما لهما من قدرة على بناء الثقة. وهناك ضرورة للقيام بمزيد من العمل، بشكل خاص، بشأن إمكانية توسيع سجل الأسلحة التقليدية توسيعا موضوعيا وجغرافيا. وبولندا - شأنها شأن دول أخرى عديدة - تقدم بانتظام تقارير سنوية موحدة إلى السجل. والسجل، لكي يصبح ذا فائدة تامة بوصفه أداة لبناء الثقة، يجب أن يطبق تطبيقا عالميا. ولذلك ندعو الدول التي لم تبدأ بعد تقديم تقاريرها إلى السجل إلى أن تفعل ذلك. وستكون بولندا من بين متبني مشروع قرار مناسب في هذا الصدد.

إن استخدام الأسلحة التقليدية، الذي يكون غالبا عشوائيا ودائما غير تمييزي، هو السبب المحزن في وفاة ومعاناة آلاف الضحايا الأبرياء للصراعات الإقليمية والمحلية. واستمرار اللامبالاة تجاه مطالبات المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء علاجي فعال في ذلك المجال لم يعد أمرا محتملا. وهذه الأسلحة واستخدامها يجب أن يدرس أيضا في سياقات أخرى غير سياقاتها الإنسانية. ويسود بولندا الاقتناع بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يكون له دور يؤديه في ذلك الشأن. وهذا ينطبق بشكل خاص على مسألة الألغام البرية، وكذلك على جوانب أخرى في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وهنا، كما في حالة تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة

توصلت إليها الجمعية العامة كانت إيجابية فيما يتعلق بمشروع المعاهدة والمتفاوضين بشأنه.

إن مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح، أكد مرة أخرى خبرته وفائدته الباقية، مدلا بذلك على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وبرفع بند معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جدول أعمال المؤتمر، يبقى هناك سؤال مناسب لمقتضى الحال، هو: أي هدف عملي، أو أهداف عملية ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يركز اهتمامه عليها بسرعة الآن؟ من الواضح أن جدول الأعمال الذي يرجع إلى عصر مواجهة الحرب الباردة قد فقد أهميته. والأمر يتطلب وضع جدول أعمال جديد ذي اتجاه واقعي أكبر بسرعة. ومن الواضح، في هذه الممارسة، أن أية محاولات ترمي إلى إقامة روابط مصطنعة أو شكلية لن تكون ذات فائدة. وإلى أن تختتم الجهود المذولة الآن لاستعراض جدول أعمال المؤتمر ولضمان وجود توازن أفضل بين المسائل النووية والمسائل التقليدية، هناك مجال، في رأينا، لبذل جهود مثمرة متعددة الأطراف لنزع السلاح في الأيام المقبلة.

هناك موضوع هام هو، بطبيعة الحال، مشكلة وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى. وفرض حظر نتيجة تفاوض في هذا الشأن سيكون تكملة طبيعية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيكون هذا متفقا ليس فقط مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وإنما أيضا مع الخطوات السياسية الهامة التي اتخذتها بعض الدول النووية بالفعل لوقف أو إجراء تخفيض كبير في إنتاج المزيد من الموارد الانشطارية الملائمة لأغراض صنع الأسلحة. ولذلك، ترى بولندا أن الجهود البناءة الهادفة في هذا المجال يجب أن تستأنف بسرعة في جنيف، وذلك استكمالاً لما تم تحقيقه من تقدم.

ونحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يستأنف بنجاح أيضا عمله في مجالات أخرى بحثت خلال السنوات الماضية، وإن كان بغير نجاح واضح. وهذا ينطبق بالتأكيد على مسائل منع حدوث سباق

وقد امتنعت أيضا، وفقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة، عن تصديرها، وإن كان الوقف الرسمي لتصديرها سري مفعوله منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ فقط.

وهنا، اسمحو لي بأن أذكر أن بولندا تؤيد إكمال المسؤوليات الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام إلى أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ونجد من الملائم أن تتضمن مهام حفظ السلام التقليدية، وكذلك المهام التي يضطلع بها في إطار التعمير بعد انتهاء الصراع، إزالة الألغام. وفي الحقيقة، أن الوحدة البولندية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تشارك في تلك الأنشطة منذ وقت ليس بالقصير.

ومسألة الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل موضوع اهتمام تقليدي بالنسبة لبولندا منذ عدة سنوات. فكما يذكر، اعتاد بلدي، بالتناوب مع كندا، أن يقدم إلى الجمعية العامة مشاريع قرارات مناسبة وأن يتعهدا بالمتابعة، ونعتمد استئناف هذا الدور في هذا العام.

واليوم، نلاحظ مع الارتياح الشديد تطورا هاما متعلقا باتفاقية الأسلحة الكيميائية فقد حققت الاتفاقية التي فتحت للتوقيع في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ٦٤ تصديقا من الـ ٦٥ تصديقا اللازمة لبدء تنفيذها. وهذا الحدث الهام أصبح الآن وشيكا. ولما كان التصديق الأخير متوقعا في أي يوم، فإنه يمكننا أن نتطلع بثقة إلى بدء نفاذ الاتفاقية في أوائل ١٩٩٧. ونتيجة لذلك، ستصبح منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مخولة تولي الرقابة الكاملة على عملية تنفيذ الاتفاقية. ونحن نرحب بأن آلية التحقق من الامتثال للاتفاقية قائمة وعاملة تماما.

وتعترف جميع الدول بما يقدمه هذا الاتفاق من إسهام كبير في تحقيق الأمن الدولي. وأملنا كبير في أن تقوم جميع الأطراف الموقعة، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية، بالتصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن وأن يتحرر العالم أخيرا من الأسلحة الكيميائية، وفقا للأطر الزمنية المتفق عليها في الاتفاقية.

النووية، قدم مجلس الأمن اقتراحات مفيدة تستحق دراسة دقيقة عميقة في السياقات المناسبة، بما في ذلك سياق مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعتقد بقوة أن مسألة الألغام البرية بشكل خاص يجب ألا تغيب عن بال المؤتمر. ومع أنه اتفق على بعض التقييدات فيما يتعلق بالألغام البرية في المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، فإنها لا تمثل جوابا كافيا للمشكلة.

لقد بادر بلدي باتخاذ إجراء يؤدي إلى التصديق على البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية أسلحة تقليدية معينة. ونحن نحث الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة على أن تفعل الشيء نفسه كي تعزز نفاذ ذلك الصك في وقت مبكر. وفي الوقت نفسه، نعتبر أنه يقصر كثيرا عن الوفاء بالاحتياجات الفعلية. وقد حان الوقت لاتخاذ تدابير أكثر تحديدا ومضمونا. والواقع إن بولندا من بين البلدان التي ترى ضرورة التقدم بقضية فرض حظر عالمي على استخدام وتخزين وترويج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد، بصرف النظر عن مستوى تقدمها فنيا. ولذلك نرحب بالإعلان الذي اعتمد في مؤتمر الاستراتيجية الدولية بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد الذي عقد في أوتاوا في وقت سابق من هذا الشهر. ويمثل توافق الآراء العريض الذي نشأ في أوتاوا بشأن الحاجة إلى أن تعمل الدول معا لضمان

"إبرام اتفاق دولي ملزم قانونا لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد في أبكر وقت ممكن".

فألا حسنا بإحراز تقدم مبكر في ذلك الصدد. ومع أننا نتخذ موقفا منفتحا إزاء النقطة التي تبدأ عندها معالجة مسألة الألغام البرية وكيفية هذه البداية، فلا نزال نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح الموسع يوفر مكانا مناسباً للجهود الدولية في هذا الصدد. وينبغي ألا نصرف أذهاننا عنه.

إن بولندا من بين الدول الأعضاء التي تبنت جميع قرارات الجمعية العامة المطالبة بفرض وقف لتصدير الألغام البرية. ونحن ننوي المشاركة في تبني مشروع قرار مناسب بشأن الألغام البرية هذا العام أيضا. ولم تقم بولندا بصنع أية ألغام برية منذ أواسط الثمانينات.

في ختام بياني، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام جمهورية بولندا بالأهداف العريضة لنزع السلاح، النووي والتقليدي على حد سواء. وقد عقدنا العزم على السعي إلى تحقيق تلك الأهداف بالتعاون الوثيق مع أعضاء الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي أجمع، وكلنا أمل ونحن نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين، أن تمهد تلك الأهداف الطريق نحو مستقبل سلمي يعمه الرخاء لجميع الأمم.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
سيدي، اسمحوا لي أن أتوجه اليكم وإلى أعضاء المكتب بالتهنئة بمناسبة انتخابكم. وأنا على ثقة من أن هذه اللجنة، تحت قيادتكم، ستمكن من الاضطلاع بعملها، والتوصل إلى نتائج ناجحة. ويتعهد وفد بلدي بالتعاون الكامل معكم.

إن وفدي يود أن يشكر الأمين العام على البيان الهام والشامل الذي أدلى به منذ قليل أمام هذه اللجنة. ومن المؤكد أن بيانه سيوفر إطاراً مفيداً لمناقشة الموضوعات المطروحة أمام اللجنة.

ما فتئ وفد بلدي يرى أن الأمم المتحدة تؤدي دوراً مركزياً وتضطلع بمسؤولية أساسية في تناول موضوعات نزع السلاح بوسائل من شأنها أن تزيد من تعزيز السلم والأمن الدوليين. وإذا نتخذ هذا الموقف، نرى أنه من الضروري أن تستخدم بالكامل الآليات المتعددة الأطراف في منظومة الأمم المتحدة. والتطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح ينبغي أن تلهمنا وتحفزنا على بذل جهود أكبر لتعزيز عزمنا الجماعي على إحراز تقدم حقيقي صوب تحقيق أهداف نزع السلاح العام الكامل. ويأمل وفد بلدي أن تقدم المداولات في دورة الجمعية العامة هذه إسهاماً إيجابياً مهماً في تحقيق هذه الأهداف.

واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وصف بأنه أحد أهم الأحداث في مجال نزع السلاح النووي. وقد أعرب رئيس وزراء بلدي، السيد مهاتير محمد، عن موقف ماليزيا إزاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة في هذه الدورة. فوصف المعاهدة بأنها

والتصديق المبكر من جانب بولندا على الاتفاقية يؤكد سياستنا بشأن عدم الانتشار. وهو أيضاً إشارة على تصميمنا على السعي إلى بدء سريان الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. ونحن على استعداد لتقديم إسهامات أخرى في التنفيذ الكامل للاتفاقية. ولتحقيق ذلك، تعتزم بولندا أن ترشح نفسها وتسعى إلى أن تنتخب في المجلس التنفيذي في المؤتمر الأول للدول الأطراف. وفي نفس الوقت، نضطلع بجميع التدابير الضرورية للوفاء بتعهداتنا الوطنية بموجب الاتفاقية. ووفقاً لقرارات الحكومة، سيقوم النظام الوطني لتنفيذ الاتفاقية على أساس تشريعي ثابت. وسيتمتع تنفيذ جميع التعهدات والمسؤوليات الأساسية التي أخذتها بولندا على عاتقها، وسيعمل، في جملة أمور، على توفير آلية إدارية مناسبة في هذا المجال. ونظراً لأن بولندا لم تمتلك في أي وقت أسلحة كيميائية، فإن التزاماتنا ستتعلق بالتالي بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تحكم الصناعة الكيميائية، كما وردت في المادة السادسة وبصفة خاصة في الإعلانات. وستجري تسمية وزارة الخارجية السلطة الوطنية التي سأتشرف برئاستها. وستكون هذه السلطة نقطة اتصال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وللدول الأعضاء الأخرى وستعمل كوكالة جامعة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المعنية بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني.

ويشارك بلدي بنشاط في عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تزداد سرعة العملية التفاوضية الدائمة في لاهاي. كما نتطلع إلى السعي المستمر والمكثف لإيجاد حلول توفيقية لجميع المسائل المعلقة، وبصفة خاصة في مجال التنفيذ. ونرى أن هذه المفاوضات ستكون أكثر فعالية إذا توفر فهم واضح لضرورة المحافظة على الأحكام الأساسية في الاتفاقية كاملة غير منقوصة. وإذا كانت جميع الأطراف المتفاوضة مستعدة لإثبات إرادتها السياسية للسعي إلى حلول مقبولة للأطراف كافة لجميع المسائل المعلقة في النص المتفق عليه للاتفاقية. ولن تقبل بولندا أية محاولة لإعادة تفسير أي حكم من أحكام الاتفاقية، لأن هذا قد يخل بالتوازن الحساس بين حقوق الدول الأطراف والتزاماتها، وبصفة خاصة في مجال التحقق.

٧٥/٤٩ كاف. وقد قدمت ماليزيا و ٢١ بلدا آخر مذكرات مكتوبة وشفوية منفصلة إلى المحكمة في لاهاي. ومع أن المحكمة لم تخلص بصورة قاطعة إلى قانونية أو عدم قانونية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، حتى في أقصى ظروف الدفاع عن النفس التي يتعرض فيها للخطر حتى وجود الدولة ذاته، فقد خلصت بالاجماع إلى أنه:

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". A/51/4، الفقرة ١٨٢ (و)

ولئن كنا نفضل أن تصدر المحكمة حكما قاطعا يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، يرى وفدي مع ذلك أن فتوى المحكمة تطور هام في السياق العام لنزع السلاح. فقد كانت اسهاما إيجابيا من المحكمة في تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو الهدف الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إليه إذا أردنا أن نقضي على إمكانية إبادة هذا الكوكب، وجميع الناس الذين يعيشون على سطحه، من جراء أسلحة الدمار الشامل المروعة هذه. ووفدي يحيي المحكمة تقديرا لهذه الفتوى الشجاعة التي نرى أنها عززت إيمان المجتمع الدولي بنزاهة المحكمة ودورها الهام في النظام الدولي.

ولكي تصبح فتوى المحكمة ذات مغزى، ينبغي لهذه اللجنة وللجمعية العامة أن تعمل في هذه الدورة على التعجيل بعملية نزع السلاح النووي. ولهذه الغاية ستبادر ماليزيا، بالاشتراك مع البلدان الأخرى التي تشاركها أفكارها، وفي إطار سعيها بكل تصميم إلى تحقيق هدف القضاء التام على الأسلحة النووية، إلى تقديم مشروع قرار متابعة إلى هذه اللجنة يتصل بفتوى محكمة العدل الدولية. ونأمل أن تحظى هذه المبادرة بتأييد جميع البلدان التي تعارض استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها معارضة جوهرية وترغب في رؤية عالم خال تماما من أسلحة الدمار الشامل هذه.

ناقصة وضعيفة في عدد من الجوانب، ليس أقلها أنها لا تضع المعاهدة في السياق الكلي لنزع السلاح النووي، وأنها تفتقر إلى إطار زمني واضح للقضاء الكامل على الأسلحة النووية هذا بالإضافة إلى وجود حكم سيء التعبير مثير للخلاف بشأن بدء نفاذها.

ومع ذلك، أيدت ماليزيا القرار المجيز في الدورة المستأنفة للجمعية العامة الخمسين وستوقع على المعاهدة إدراكا منها أن معاهدة غير كاملة أفضل من عدم وجود معاهدة. ولئن كنا نشعر بالأسف لأن المعاهدة لن تضع حدا لجميع أشكال وطرق إجراء التجارب على أجهزة الأسلحة النووية، فإن المعاهدة من شأنها أن توقف، أو على الأقل، أن تمنع بقوة إجراء التجارب النووية على النحو الذي نعرفه. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي، ريثما يبدأ تنفيذ المعاهدة، هو ضمان أن يكون الوقف الحالي للتجارب النووية موضع احترام الآن، وفي المستقبل، فيما نبذل في الوقت نفسه كل جهد ممكن لكفيل المصادقة العالمية على المعاهدة.

ويعلق وفد ماليزيا أهمية كبرى على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها صكا عالميا لوقف الانتشار النووي. ويأمل وفدي أن تتيح لنا عملية الاستعراض الهادفة إلى تعزيز المعاهدة، وهي العملية المقرر بدؤها في عام ١٩٩٧، فرصة للنظر في خطوات أخرى يمكن اتخاذها من قبل الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن المعاهدة، لا سيما فيما يختص بالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة. كما نأمل أن تشمل العملية الاستعراضية النظر بجدية في الجهود التي يمكن بذلها لضم البلدان القليلة التي لا زالت خارج نظام عدم الانتشار النووي إلى ذلك النظام، لكي تتحقق عالميته التي تترجى من صميم الفؤاد، وهو سيظل يمثل هدفا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد ما للدول الحائزة للأسلحة النووية من دور خاص ومسؤولية خاصة إزاء معاهدة عدم الانتشار النووي، وذلك لأن وفاءها بدورها في الصفة عامل حاسم في ضمان عالمية المعاهدة.

ويرحب وفدي بالفتوى التي أصدرتها مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن مشروع التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، استجابة لقرار الجمعية العامة

جديدة لإقناع الدول الحائزة للأسلحة النووية ودفعها إلى إعادة التفكير في سياستها النووية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفي الوقت ذاته، ينبغي بذل قصارى الجهود لثني أو منع الدول الطامحة إلى حيازة الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل من المضي في خططها.

وحرصا على توفير الوقت، تناولت في عجالة بعض القضايا المطروحة أمامنا. ويعتزم وفدي أن يقدم مداخلات أخرى موجزة، وحسب ما نأمل، مركزة بشأن قضايا معينة أخرى في غضون المداولات التي تجرى في هذه اللجنة.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): سأقتضب في كلمتي فيالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس أنتم وبقية أعضاء المكتب على توليكم قيادة لجنتنا. إن بلدكم، بيلاروس، قد وقف موقفا مثاليا في مضمار نزع السلاح؛ ولذلك، فإن وجودكم هنا يمثل عاملا مشجعاً للغاية.

إن جلسات اللجنة الأولى هذه تنعقد في فترة سياسية جديدة وغير مسبقة بنظير ينبغي للمجتمع الدولي أن يستغلها إذا أراد أن يحرز تقدما في مضمار نزع السلاح وعدم الانتشار. وحتى الآن، وقع أكثر من ١٣٠ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأصبح تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى حقيقة واقعة.

ويجب الآن أن نحقق تقدما في المجالات التي شهدت حالات تأخير. فيجب انفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ إذ أن عدم انفاذها يمثل مفارقة تاريخية لا تتماشى مع الظروف الدولية الجديدة وغير المسبقة بنظير التي نعيشها اليوم. والآن وقد اعتمدت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد أصبح واجبا على مؤتمر نزع السلاح أن يحرز الشيء الكثير من التقدم في مفاوضاته من أجل التوصل إلى اتفاقية بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن بلدنا، بوصفه عضوا كاملا العضوية في أول منطقة خلت من الأسلحة النووية في العالم، وهي

ومما يشجع وفدي الاتجاه المتسارع نحو إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية. فني كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أبرمت بلدان جنوب شرقي آسيا، بعد سنوات طوال من التفاوض، معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، وهي معاهدة ستسهم في مواصلة تعزيز السلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وهذه المعاهدة تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الانضمام إلى بروتوكولها؛ وهو ما تتطلع دول جنوب شرقي آسيا إلى تحقيقه في موعد مبكر.

كما يحيي وفدي توقيع إعلان القاهرة في ١١ نيسان/أبريل عام ١٩٩٦، وهو الإعلان الذي أنشأ رسميا المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة بيليندايا وإنشاء هاتين المنطقتين، بالإضافة إلى المنطقة المنشأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بفضل معاهدة تلاتيلولكو، والمنطقة الأخرى في جنوب المحيط الهادئ بفضل معاهدة رادوتونغا، يعبر عن الطموح الأصيل لدى شعوب هذه المناطق إلى التحرر من حالة اللاأمان النووي. وبإنشاء المناطق الأربعة الخالية من الأسلحة النووية، يكاد النصف الجنوبي من الكرة الأرضية بأسره أن يكون خاليا من الأسلحة النووية الآن. وسوف يكون المضي في تعزيز هذه الأنظمة بإنشاء مناطق جديدة، لا سيما في مناطق العالم المعرضة للصراعات، اسهاما عظيما في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وفي هذا الصدد، نشني على المبادرة التي اتخذها وفد البرازيل في هذه اللجنة بهدف مواصلة تعزيز المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية.

وختاما، يأمل وفدي أن تسهم المداولات الجارية في هذه اللجنة وفي دورة الجمعية العامة هذه في تقريب عملية نزع السلاح خطوة أخرى من الهدف النهائي المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نحث الوفود على أن تستمد الإلهام والشجاعة من التطورات الإيجابية الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي، مثل فتوى محكمة العدل الدولية وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إلا أن هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا تخلصنا من كل قديم وبال من المفاهيم والنماذج وطرائق التفكير المتعلقة بالقضايا الأمنية، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل. وينبغي أن تبدأ مرحلة

وعلى الصعيد العالمي، نحن نؤيد سير العمل في سجل الأسلحة التقليدية. فمما لا شك فيه أن هذا السجل يعد من الانجازات الرئيسية التي تحققت في مجال نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف في السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بزرع الألغام البرية المضادة للأفراد، نرى أن الوقت قد حان للتفاوض على معاهدة دولية تحظر حظرا تاما استخدام كل أنواع الألغام. وقد عارضت الأرجنتين منذ وقت طويل هذا النوع من الأسلحة الذي له تأثير شديد على السكان المدنيين بشكل خاص. وفي مقدورنا التوصل إلى حل لهذه المشكلة في وقت قريب جدا.

إننا نعرف أن مصلحة السلام والأمن اليوم تقتضي منا أن نشرع في السير في طرق جديدة. بيد أننا قادرون الآن على مواجهة ما يسمى بالتهديدات الجديدة للأمن نظرا لأننا انتهينا لحسن الحظ من الفترة التي كان فيها احتمال اندلاع المحرقة النووية يمس حياة كل إنسان في عالمنا.

هناك تحديات كبرى تنتظرنا. وهذه الحقيقة يوضحها بجلاء جدول أعمال هذه اللجنة. لذلك، يتعين علينا أن نتصدى لتلك التحديات بإبداع ومرونة. وينبغي أن توجه الإصلاحات التي نقوم بها صوب المستقبل أكثر مما توجه لتكرار هياكل الماضي. وسوف يبذل وفد بلدي قصارى جهده للإسهام في نجاح هذه العملية.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء اللجنة أنه بناء على طلب مني، تحاول الأمانة العامة توفير تسهيلات خدمة المؤتمرات لاجتماع خاص للجنة الأولى بغية تمكينها من النظر في الجزء ذي الصلة من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، التي تـرد في الوثيقة A/51/6. وسوف يعلن عن هذا الاجتماع الخاص للجنة في اليومية في الوقت المناسب.

المنطقة المنشأة بموجب معاهدة ثلاثيولكو، يعتقد اعتقادا جازما بوجود حاجة حيوية تدعو إلى تعزيز كل منطقة أخرى خالية من الأسلحة النووية على كوكبنا. ففي جنوب المحيط الأطلسي، وهي منطقة ذات أهمية خاصة بالنسبة للأرجنتين، توجد منطقة تخلو فعلا من الأسلحة النووية. ونحن نرى أنه لا داعي للقلق فيما يختص بإمكان نشوب صراعات في هذه المنطقة.

ونحن نناشد الدول جميعا، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تواصل التحرك إلى الأمام عن الدرب المرسوم فعلا.

وينبغي أن تسترشد مفاوضاتنا بمبدأي المرونة والإبداع. وتتيح الفتوى التي صدرت مؤخرا لمحكمة العدل الدولية أفكارا شاذة للذهن تنطبق انطباقا واسعا على عكس ما قد يظنه البعض، نظرا لأن روح هذه الوثيقة تشمل بوضوح جميع البلدان. وقد دفعت قوة هذه الأفكار مجتمعة بلدي لأن يغير الطريقة التي يتصرف بها وأن يتحرك صوب بناء إطار جديد للعلاقات بين الدول.

وتواجهنا تحديات جديدة تتمثل فيما يصفه الأمين العام بحق بـ "نزع السلاح على المستوى الجزئي". العمل جار الآن في تنفيذ واستكمال المواضيع الرئيسية لنزع السلاح على المستوى الكلي. وتود الأرجنتين أن توجه النظر الآن إلى ضرورة حسم المشاكل الواقعية التي تؤثر على الحياة اليومية لمجتمعاتنا. وأنا أشير هنا إلى التجارة الدولية بالأسلحة وإلى زرع الألغام البرية المضادة للأفراد. لقد أصبحت التجارة الدولية بالأسلحة تنطوي على أضرار شديدة محتملة في وقت تنتشر فيه نزاعات إقليمية جديدة وصراعات طائفية في بقاع شتى من العالم.

وفيما يتصل بهذه التجارة، تشترك الأرجنتين في إطار اللجنة الخاصة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمعنية بأمن نصف الكرة الأرضية في وضع قوائم لتدابير بناء الثقة التي تلائم نصف الكرة الغربي وتستند إلى تجربتنا الخاصة وتجارب المناطق الأخرى.

للفريق العامل المعني بنزع السلاح والتابع لحركة عدم الانحياز، أن يرجو، بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، تأجيل مداوات اللجنة حول الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ إلى وقت ما في الأسبوع المقبل، نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي تتناول فيها اللجنة الأولى بحث الخطة المتوسطة الأجل. وإذ تأخذ بعين الاعتبار الطابع المعقد للبرنامج الفرعي المعني بنزع السلاح والوارد في تلك الخطة، فإننا نرى ضرورة إتاحة وقت كاف لإجراء مشاورات غير رسمية بين الوفود.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أحطت علماً بما ورد في هذا البيان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠

وأود أن أذكر اللجنة بأنه وفقاً لمقررات اللجنة، ستغلق اليوم الساعة ١٨/٠٠ قائمة المتكلمين في المناقشة العامة حول جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. لذا فإنني أحث الوفود المهتمة على أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن.

السيد برانوترادينغرات (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي، الذي يتكلم بصفته رئيساً